

## جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير

الرقم التسلسلي: ..... / 2022

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي ( ل م د )

فرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد كمي

المذكرة موسومة بـ:

# اثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2020)

إشراف الأستاذ (ة):

- فاطمة الزهراء بن صغير

من إعداد:

- خولة زرقاط

- مسعودة لوجاني

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
مراد رحال	أستاذ محاضر - ب	رئيسا
فاطمة الزهراء بن صغير	أستاذ محاضر - ب	مشرفا ومقررا
حمة عمير	أستاذ محاضر - ب	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2021-2022

## شكر وتقدير:

بسم الله والحمد لله اللهم لك الحمد ولك الثناء ولك الفضل

ولك المنى على توفيقك لنا لإتمام هذا العمل وبه

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى:

الأستاذة المشرفة بن صغير فاطمة الزهراء

التي ساندتنا بتوجيهاتها ونصائحها القيمة.

كما نتقدم بجزيل الشكر لأفراد لجنة المناقشة

وفي الأخير نشكر كل من ساهم

من قريب أو بعيد في إنجاز هذه المذكرة.

## الإهداء:

إلى من أفضلها على نفسي و لم لا فلقد  
ضحت من اجلي, ولم تدخر جهدا في سبيل  
إسعادي على الدوام (أمي الحبيبة)  
صاحب الوجه الطيب والأفعال الحسنة, فلم  
يبخل علي طيلة حياته (أبي العزيز),  
إلى إخوتي, إلى صديقتي وشريكتي  
في هذا البحث الغالية على قلبي سعاد.  
إلى أصدقائي وجميع من وقفوا بجواري.  
أقدم لكم هذا البحث وأتمنى أن يحوز على رضاكم.

خولة

## الإهداء:

إلى روح أبي الطاهرة

إلى من وضع المولى عز وجل الجنة تحت  
قدميها ووقرها في كتابه العزيز جنتي (أمي الحبيبة).

إلى صديقتي وشريكتي في هذا البحث الغالية

على قلبي خولة.

إلى من شاركوني حزن الأب إختي إلى صديقتي الحبيبة  
أسماء زغلامي والى من سأكمل معه حياتي والى كل من كانوا

بمثابة العضد والسند في سبيل استكمال هذا البحث.

اهدي لكم بحث تخرجي هذا داعية المولى عز وجل

أن يحفظكم ويطيل في أعماركم.

مسعودة.

## الملخص:

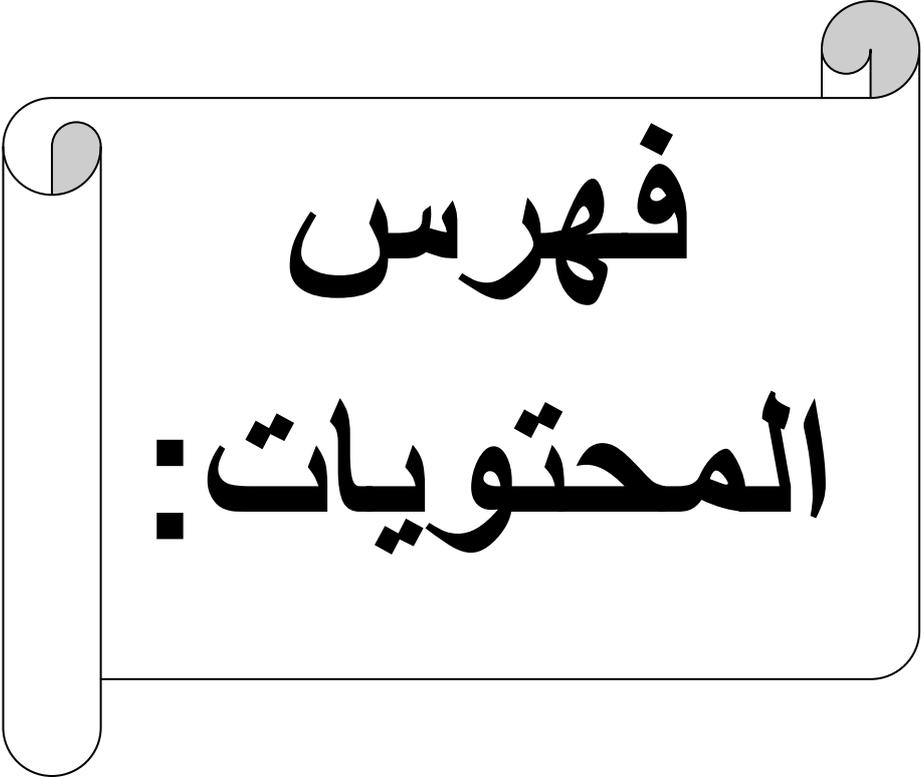
تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مدى تأثير سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020، ويستند هذا التحليل إلى نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)، معتمدين على مؤشرات التحرير المالي الداخلية والخارجية والمتمثلة في نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص، حجم الوساطة المالية، الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر، ومثلنا النمو الاقتصادي بنمو نصيب الفرد من الناتج المحلي، فتوصلنا من خلال هذه الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة وقصيرة الأجل بين المتغيرات، كما توصلنا إلى وجود علاقة معنوية بين مؤشرات التحرير المالي والنمو الاقتصادي.

**الكلمات المفتاحية:** التحرير المالي، النمو الاقتصادي، الجزائر، نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL).

## Abstract:

this study is on the impact of financial liberalization policy on economic growth in algeria on the period of 1990-2020, and this analyse using the ARDL model, based on the Intrinsic and extrinsic variables of financial liberalization Represented in the percentage of loans directed to the private sector, the volume of financial intermediation, trade openness and foreign direct investment, We represented economic growth with the growth of per capita GDP, and we detect a longterm equilibrium relationship and shortterm between the variabels, We also found a significant relationship between indicators of financial liberalization and economic growth.

**Keywords:** financial liberalization, economic growth, Algeria, ARDL model.



**فهرس**  
**المحتويات:**

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	
اهداء1	
اهداء2	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الملاحق	
مقدمة عامة	ا-ث
<b>الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لتحرير المالي والنمو الاقتصادي</b>	
تمهيد الفصل الأول	<b>1</b>
المبحث الأول: الإطار النظري لسياسة التحرير المالي والنمو الاقتصادي	<b>2</b>
المطلب الأول: ماهية التحرير المالي	<b>2</b>
المطلب الثاني: ماهية النمو الاقتصادي	<b>13</b>
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية لسياسة التحرير المالي والنمو الاقتصادي	<b>24</b>
المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية	<b>24</b>
المطلب الثاني: الدراسات السابقة الأجنبية	<b>28</b>
المطلب الثالث: علاقة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة	<b>30</b>
خلاصة الفصل	<b>36</b>

الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي	
38	تمهيد الفصل الثاني
39	المبحث الأول: الأدوات المستخدمة في الدراسة (نموذج ARDL)
39	المطلب الأول: ماهية نموذج ARDL
44	المطلب الثاني: اختبارات نموذج ARDL
46	المبحث الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة
46	المطلب الأول: التعريف بمتغيرات النموذج ودراسة الاستقرارية
49	المطلب الثاني: نتائج الدراسة
58	خلاصة الفصل
62-60	الخاتمة
66-64	المراجع والمصادر
78-68	الملاحق



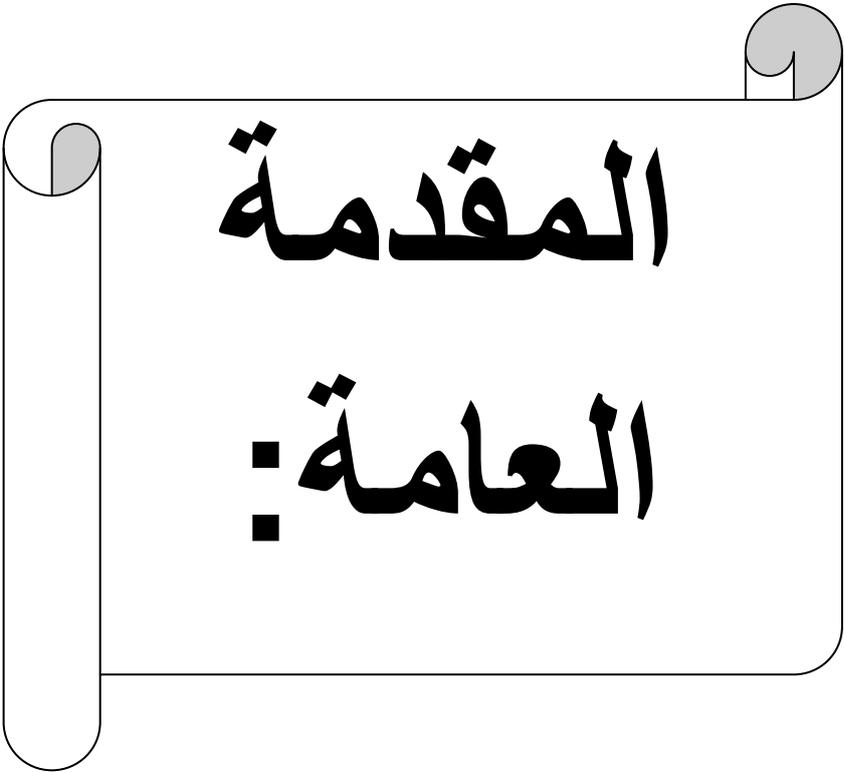
**فهرس**  
**الجداول:**

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	حجم الوساطة المالية "M2/PIB"	9
02	مؤشر نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج الداخلي الخام "DCPS/GDP"	10
03	مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر "FDI"	11
04	مؤشر الانفتاح التجاري "OPEN"	12
05	علاقة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة العربية	30
06	علاقة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة المحلية	32
07	علاقة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة الأجنبية	34
08	اختبار "ADF" و "PP" عند المستوى	47
09	اختبار "ADF" و "PP" عند الفرق الأول	48
10	نتائج اختبار الحدود (bounds test)	50
11	نتائج تقدير نموذج ARDL في الأمد الطويل	51
12	نتائج تقدير نموذج ARDL في الأمد القصير	53
13	تشخيص النماذج القياسية المستخدمة في الدراسة	55

A graphic of a scroll with a black outline and a light gray shadow. The scroll is unrolled, showing the text. The text is in a bold, black, Arabic calligraphic font. The scroll has a small circular tab on the left side and a larger circular tab on the right side.

**فهرس**  
**الملاحق:**

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
01	مؤشرات النمو الاقتصادي	68
02	متغيرات الدراسة	69
03	اختبار الاستقرارية ديكي فولر ADF بالاعتماد على مخرجات EIEWS10	70
04	اختبار الاستقرارية فليب-بيرون PP بالاعتماد على مخرجات EIEWS10	71
05	اختبار التكامل المشترك بالاعتماد على مخرجات EIEWS10	72
06	نتائج اختبار الحدود بالاعتماد على مخرجات EIEWS10	73
07	تقدير العلاقة قصيرة الأجل بالاعتماد على مخرجات EIEWS10	74
08	تقدير العلاقة طويلة الأجل بالاعتماد على مخرجات EIEWS10	75
09	نتائج اختبار Breusch-Godfrey لتشخيص مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء بالاعتماد على EIEWS10	76
10	نتائج اختبار Breusch-Pagan-Godfrey لتشخيص مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء بالاعتماد على EIEWS10	77
11	نتائج اختبار Ramsey RESET Test لتشخيص مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء بالاعتماد على EIEWS10	78

A graphic of a scroll with a white background and a black outline. The scroll is partially unrolled, with the top and bottom edges curving upwards. The text is written in a bold, black, Arabic calligraphic font. The word 'المقدمة' is on the top line, and 'العامّة:' is on the bottom line.

المقدمة

العامّة:

يعتبر النظام المالي من أهم العناصر الفعالة في عملية التنمية الاقتصادية، باعتباره النظام الذي يغطي المعاملات المالية والمبادلات بين المقرضين والمقترضين والمستثمرين. مما أدى ببعض حكومات الدول النامية إلى التدخل والتحكم في نظمها المالية كأداة من أدوات التنمية الاقتصادية، وتعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي خضع فيها النظام المالي والمصرفي ولفترة طويلة منذ الاستقلال إلى بداية التسعينات لسيطرة الحكومة والتسيير المركزي، كما أن السياسة التنموية المتبعة أوجبت امتلاك الدولة كلياً للبنوك، وقد كان لهذه السياسة تأثير سلبي على عدة مستويات حيث كانت مصدراً لتبذير الأموال وحدوث اختلالات في النظام الاقتصادي ككل وارتفاع معدل التضخم و تعمق العجز المالي ولم تحقق النمو الاقتصادي المرجو منها، مما أدى بها إلى اتخاذ حزمة من الإجراءات لإصلاح منظومتها المالية بالاعتماد على منهج التحرير المالي، وذلك لوجود العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية التي تمحورت غالبيتها حول موضوع علاقة سياسة التحرير المالي بالنمو الاقتصادي، وكما أن النظام المالي من أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها تأثراً بالمتغيرات الدولية، ومع محدودية الموارد المالية المحلية برزت الحاجة إلى تحرير النظام المالي وذلك بإزالة وتخفيف القيود والحوجز المفروضة على النظام المالي وتهيئة الظروف الملائمة للعمل وفق آليات السوق.

## 1- الإشكالية :

بناء على توصيات صندوق النقد الدولي شرعت الجزائر في أولى خطوات الإصلاح المالي من خلال تحرير قطاعها المالي بصدور القانون رقم 10-90 المتعلق بالنقد والقرض سنة 1990، والذي اعتبر نقطة تحول هامة في سير و تنظيم القطاع المالي، إذا و بعد مرور ما يقارب الثلاثة عقود على انتهاج هذه السياسة في الجزائر يمكننا طرح الإشكالية الآتية:

ما هو أثر تطبيق سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)؟.

وحتى يتسنى لنا الإجابة عن هذه الإشكالية من مختلف جوانبها نتطرق لمجموعة من الأسئلة الفرعية يتم الإجابة عنها من خلال الدراسة.

### 1-1 الأسئلة الفرعية:

- ما هو تأثير تحرير القطاع المالي الداخلي على النمو الاقتصادي في الجزائر؟
- ما هو تأثير تحرير القطاع المالي الخارجي على النمو الاقتصادي في الجزائر؟
- هل هناك تطور في معدل النمو الاقتصادي بعد تطبيق سياسة التحرير المالي؟

- ما طبيعة الأثر الذي يقدمه الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الأمد الطويل ؟
- 2- فرضيات الدراسة:

- تؤثر مؤشرات التحرير المالي الداخلي بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر؛
- تؤثر مؤشرات التحرير المالي الخارجي بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر؛
- تساهم سياسة التحرير المالي في رفع معدل النمو الاقتصادي في الجزائر؛
- الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

3- أهداف الدراسة:

- توضيح مفهوم التحرير المالي وأهم مؤشراتته؛
- توجيه الاهتمام لمدى فعالية التحرير المالي على النمو الاقتصادي؛
- الوقوف على واقع وأفاق سياسة التحرير المالي في الجزائر ومعرفة أثر أهم الإصلاحات النقدية على النمو الاقتصادي؛
- بناء نموذج اقتصادي قياسي لمعرفة أثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي؛
- إبراز دور النماذج الاقتصادية القياسية في تحليل وتفسير المتغيرات الاقتصادية بأساليب وأدوات قياسية علمية.

4- أهمية الدراسة:

- تسليط الضوء على الأهمية الكبيرة لسياسة التحرير المالي في تطوير وتنمية الاقتصاد؛
- إثراء موضوع التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي؛
- إعطاء نظرة قياسية شاملة حول آثار سياسة التحرير المالي المطبقة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020).

## 5- مبررات اختيار موضوع الدراسة:

إن السبب الجوهري لاختيار دراسة هذا الموضوع هو أهميته البالغة للجزائر فيعتبر القطاع المالي الركيزة الأساسية والمهمة ذات الدور الفعال في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث شهدت الأدبيات الاقتصادية اهتماما متزايدا بطبيعة العلاقة التي تربط بين سياسة التحرير المالي والنمو الاقتصادي، والطريقة التي يمكن أن يؤثر بها تطوير القطاع المالي على النشاط الاقتصادي، خاصة في ظل بروز الاتجاهات العالمية المتسارعة نحو العولمة والانفتاح والتحرير الاقتصادي.

## 6- حدود الدراسة:

- الإطار الزمني: تم في هذه الدراسة الاعتماد على مجموعة من البيانات في الفترة الممتدة من (1990-2020) تخص مؤشرات التحرير المالي والنمو الاقتصادي.
- الإطار المكاني: تم في هذا البحث دراسة اثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في دولة الجزائر.

## 7- منهج الدراسة:

تم في هذه الدراسة الاعتماد على المنهج الوصفي من أجل التعريف النظري لمتغيرات الدراسة ووصف أهم الخصائص التي تتوافر عليها هذه المتغيرات وكذلك تم الاعتماد على المنهج التحليلي من أجل تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة للوصول لأثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي، وكانت الأدوات المستخدمة للدراسة: البيانات التي تم جمعها حول الجزائر خلال الفترة 1990-2020، و البرنامج الإحصائي Eviews 10.

## 8- هيكل الدراسة:

تم الاعتماد في دراستنا على تطبيق طريقة IMRAD حيث تضمنت الدراسة فصلين هما: الفصل الأول كان بعنوان الأدبيات النظرية و التطبيقية لسياسة التحرير المالي و النمو الاقتصادي، كان عبارة عن تمهيد للموضوع وقسم لمبحثين تضمن المبحث الأول الإطار النظري لسياسة التحرير المالي والنمو الاقتصادي، تم في طياته دراسة التحرير المالي و النمو الاقتصادي من مختلف الجوانب. والمبحث الثاني الأدبيات التطبيقية تناولت الدراسات السابقة المحلية والأجنبية وعلاقتها بالدراسة. أما الفصل الثاني كان بعنوان دراسة قياسية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي بمبحثين تضمن المبحث الأول الأدوات المستخدمة في الدراسة(نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء

الموزع) والمبحث الثاني عرض و مناقشة النتائج. وانتهت الدراسة بخاتمة اشتملت على أهم الاستنتاجات التي استخلصت من خلال مختلف مراحلها و تقديم جملة من الاقتراحات المناسبة لهذه الدراسة.

#### 9- مرجعية وصعوبة الدراسة:

من أجل القيام بمعالجة إشكالية الموضوع تم الاعتماد على مصادر، فيما يتعلق في الجانب النظري فقد ارتكزت الدراسة على مجموعة من المقالات ، والكتب، وأطروحات دكتوراه ورسائل الماجستير. أما في الجانب التطبيقي فلا يخلو إنجاز أي بحث قياسي من مواجهة صعوبات ولا يختلف الأمر بالنسبة لهذه الدراسة ولعل أهمها:

- قلة الدراسات التي تناولت إصلاحات القطاع المالي في الاقتصاد الجزائري؛
- تعدد المؤشرات التي تقيس التحرير المالي وأبعاده المختلفة؛
- صعوبة تحصيل البيانات الخاصة بكل المؤشرات.

**الفصل الأول:**  
**الأدبيات النظرية**  
**والتطبيقية للتحرير المالي**  
**والنمو الاقتصادي**

## تمهيد:

يعتبر القطاع المالي من أهم القطاعات التي تتوقف عليها عملية التنمية الاقتصادية، لذلك فإن طرح موضوع النمو في أي مجتمع يرتبط بطرح القضايا المتعلقة بتمويله، ويعد التحرير المالي من أبرز معالم النظام المالي الجديد، بالإضافة إلى ذلك من أهم ملامح التطورات الاقتصادية البارزة، كما لعب أيضا دورا مهما وأساسيا في تعزيز النمو الاقتصادي، وبالتالي فالتحرير المالي أحد المتغيرات التي تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي.

وعليه سنحاول في هذا الفصل الإلمام بأهم جوانب النمو الاقتصادي، والتحرير المالي لتوضيح مدى أهمية التحرير المالي في الأدب الاقتصادي، وذلك من خلال التطرق إلى المباحث التالية:

- ❖ المبحث الأول: الإطار النظري لسياسة التحرير المالي والنمو الاقتصادي.
- ❖ المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية لسياسة التحرير المالي والنمو الاقتصادي.

## المبحث الأول: الإطار النظري لسياسة التحرير المالي والنمو الاقتصادي.

من خلال هذه الدراسة سنتعرض إلى أهم المفاهيم التي تبرز لنا اثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي والعلاقة الأساسية التي تربط بينهما.

### المطلب الأول: ماهية التحرير المالي.

أولاً: مفهوم التحرير المالي: هناك العديد من التعاريف لظاهرة التحرير المالي نذكر منها :

- التحرير المالي هو عملية التخلي عن آلة الكبح المالي أو القمع المالي الذي يرتبط في الغالب بتثبيت الحكومة لأسعار الفائدة؛
- أما جوهر التحرير المالي يتمثل في تحرير حساب رأس المال، حيث نقصد به إلغاء الحظر على المعاملات في حساب رأس المال والحسابات المالية لميزان المدفوعات، وترتبط عملية التحرير المالي كذلك بإلغاء القيود على معاملات النقد الأجنبي؛
- ونقصد به أيضا تلك التدابير تستهدف تخفيف أو إزالة الرقابة التنظيمية على الهياكل المؤسسية والأدوات وأنشطة الوكلاء في مختلف مكونات القطاع المالي؛<sup>1</sup>
- ويعرف التحرير المالي أيضا بأنه جعل الاقتصاد أكثر حرية وأكثر انسجاما والاتجاه الليبرالي الحر حيث الدول لا تتدخل في الحياة الاقتصادية والمنافسة حرة؛<sup>2</sup>
- كما يعرف التحرير المالي كذلك بأنه بناء نظام مالي فعال متنوع، ومن بين الأسس التي يركز عليها التحرير المالي هو أن التطور المالي يعتبر الركيزة الأساسية للنمو الاقتصادي.<sup>3</sup>

ثانياً: أهداف التحرير المالي: تهدف سياسة التحرير المالي إلى:

- تعبئة الموارد المالية المحلية والأجنبية لتمويل الاقتصاد وزيادة معدلات الاستثمار؛
- رفع فعالية الأسواق المالية لتكون قادرة على مواجهة المنافسة الدولية، وخلق علاقة بين الأسواق المالية المحلية والأجنبية تمكنها من فتح مصادر مالية أجنبية للاقتراض والتمويل وخلق فرص استثمارية جديدة؛

<sup>1</sup> سهيلة حسيب، دراسة اقتصادية قياسية لتأثير التحرير المالي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية حالة دول المغرب العربي، اطروحة دكتوراه، تخصص إدارة مالية، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، 2021، ص52-53.

<sup>2</sup> خديجة تافاسست، تحرير القطاع المالي وأثره على النمو الاقتصادي دراسة قياسية في الجزائر خلال الفترة 1990-2013، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر-الجزائر، 2017، ص32.

<sup>3</sup> بن عمر لعوج، اثر التحرير المالي على الوساطة المالية-دراسة قياسية لعينة من 22 دولة نامية خلال الفترة 1995-2017 باستعمال نماذج باتل، اطروحة دكتوراه، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2020، ص26.

- خلق شروط المنافسة في السوق النقدية والحد من الاحتكارات المالية والمصرفية، والتقليل من الحواجز والعراقيل التي تحول دون التوسع في أنشطة البنوك والمؤسسات المالية، وتوفير بيئة مالية ومصرفية تنافسية لزيادة جلب الادخار وحجم الاستثمار؛
- تمكين البنوك والمؤسسات المالية من الاندماج في الأسواق المالية العالمية.<sup>1</sup>

### ثالثا: إجراءات التحرير المالي: يمكن عرضها كالتالي:

- إلغاء القيود الإدارية المقيدة لحرية البنوك، مثل تحديد السقوف الائتمانية أو التمويل التلقائي للمؤسسات المملوكة للدولة؛
- إلغاء القيود على سعر الفائدة وتوسيع مجال تحركها، وإزالة السقوف المفروضة عليها؛
- تدعيم استقلالية البنوك والمؤسسات المالية في اتخاذ قراراتها وفقا لقواعد السوق؛
- إعادة هيكلة بنوك القطاع العام وفتح ملكيتها للقطاع الخاص الوطني والأجنبي؛
- إعادة رسملة البنوك؛
- تدعيم الإشراف والرقابة للمحافظة على انضباط السوق المالي.<sup>2</sup>

### رابعا: حجج التحرير المالي: وتتمثل فيما يلي:

- إن مؤيدي التحرير المالي يقترحون الحجج التالية في تبنيهم للتحرير المالي نذكر منها:
- تدفقات رؤوس الأموال يمكن أن ترفع من نسب الاستثمار المحلي. مما يمكن الدول الغنية وكذلك الدول الفقيرة من أن تحسن التراكم الرأس المالي فيها؛
- السير الحسن للأسواق المالية يعتبر وسيلة مهمة للتخفيف من المخاطر عبر التنوع وتخفيض تكلفة الصفقات، مما يؤدي إلى استثمار اكبر و معدلات نمو اقتصادي أعلى؛
- الوسطاء الماليون يمكنهم أن يعالجوا مشكلة عدم توافر المعلومات بفضل تقليص تكلفة الوساطة وتحفيز الحصول على المعلومات، و بالتالي تخصيص أفضل للموارد؛
- زيادة الجزء من الادخار الموجه للاستثمار؛

<sup>1</sup> بلقاسم بن علال، سياسة التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الدول النامية-دراسة قياسية على نموذج ديناميكي باستعمال سلة من البيانات لعينة من الدول النامية 1980-2010، اطروحة دكتوراه، تخصص مالية، جامعة أبو بكر بلقاوي تلمسان، 2014، ص74.

<sup>2</sup> فضيلة زاوي، التحرير المالي وانعكاساته على المنظومة البنكية الجزائرية، اطروحة دكتوراه، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 2016، ص54-55.

- توجيه أفضل للأصول يمكنه أن يرفع من إنتاجية رأس المال.<sup>1</sup>

#### خامسا: مؤشرات التحرير المالي:

اختلف الاقتصاديون في تحديد نوعية وعدد المؤشرات المالية التي يمكن استخدامها لقياس درجة التحرير المالي وتطور النظام المالي، وسنلخصها في ابرز النقاط كالتالي:

1. **حجم الوساطة المالية "M2/PIB"**: ويطلق عليه أيضا مؤشر "عرض النقود"، والذي يمثل مجموع الكتلة النقدية (الودائع لأجل، والودائع الجارية والنقود السائلة) نسبة للناتج الداخلي الخام (GDP)، ويرى "ماكينون" إن نسبة منخفضة من هذا المؤشر يمكن أن تترجم بمثابة مؤشر للكبح المالي، وارتفاع هذه النسبة يعبر عن دور كبير للوساطة المالية.

2. **معدل إجمالي الودائع المصرفية إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام**: يجمع هذا المؤشر الودائع تحت الطلب والودائع الطويلة ومتوسطة الأجل، وهو يقيس قدرة النظام المصرفي على تعبئة الادخار بصرف النظر عن اجله كما انه يختلف عن المؤشر الأول "M2/PIB" بأنه يشمل كل أنواع الودائع لدى البنوك، باستثناء النقود المتداولة خارج النظام المصرفي، وارتفاع نسبة هذا المؤشر يدل على دور كبير للبنوك في تعبئة الادخار وتمويل الاستثمارات بما يكون له اثر ايجابي على النمو الاقتصادي.

3. **معدل إجمالي أشباه النقود إلى حجم الناتج الداخلي الخام "QM/GDP"**: يقيس هذا المؤشر قدرة النظام المصرفي على جذب المدخرات الطويلة ومتوسطة الأجل، والذي يعبر على مدى قدرة البنوك على توفير التمويل للعمليات الاستثمارية الطويلة الأجل، وهو يعكس مدى التزام البنوك بتمويل التنمية الاقتصادية.

4. **نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج الداخلي الخام "DCPS/GDP"**: يقيس هذا المؤشر مدى مساهمة البنوك المحلية في منح قروض وتسهيلات للقطاع الخاص، حيث انه كلما زادت نسبة القروض التي يستفيد منها القطاع الخاص بالنسبة للناتج الداخلي الخام، فان هذا يدل على تطور النظام المصرفي خصوصا بدوره في جمع المعلومات، مراقبة المديرين، تنويع المخاطر، بالإضافة إلى تعبئة الادخار، وتسهيل عمليات التبادل بأكثر فاعلية، تزيد من مساهمته في عملية النمو الاقتصادي.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> احمد حبيب زغودي، اثر التحرير المالي على النشاط الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر للفترة 2008/1990، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاديات المال والأعمال، جامعة مؤتة، الأردن، 2011، ص22.

<sup>2</sup> محمد مدياني، فاطمة الزهراء طلحاوي، اثر سياسات التحرير المالي على النمو الاقتصادي لدى دول منظمة التعاون الإسلامي، جامعة ادرار الجزائر، ص135-136. اطلع عليه من موقع جامعة الاستقلال [alistiqlal.edu.ps](http://alistiqlal.edu.ps) بتاريخ 2022/02/20، 15:30.

سادسا: مؤشرات التحرير المالي الخارجية: سنتطرق إلى متغيرين يستهدفان الحالة الصحية للمالية المباشرة وقدرة الدولة على جذب المستثمرين الأجانب.

1. الانفتاح التجاري "OPEN": يقدر عن طريق مجموع الصادرات والواردات بالنسبة للناتج الداخلي الخام  $(\partial GDP / \partial OPEN)$  الانفتاح التجاري.<sup>1</sup>

كما نقصد بالانفتاح التجاري هو التخلي بشكل عام عن قيود التجارة وأسعار الصرف، وكذلك جملة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية تجاه الحياد، بمعنى عدم تدخل الدولة اتجاه الصادرات أو الواردات حيث أنها عملية تستغرق وقتا طويلا.

وعليه يمكن القول أن الانفتاح التجاري هو الإزالة التامة للقيود على التجارة الخارجية وأسعار الصرف، وذلك وفق جملة من الإجراءات والتدابير التي تضعها منظمة التجارة العالمية.<sup>2</sup>

2. الاستثمار المباشر والمعاملات العقارية "FDI": تتمثل إجراءات التحرير المالي في إلغاء القيود والضوابط على الاستثمار المباشر الوارد إلى الداخل أو المتجه إلى الخارج أو على تصفية الاستثمارات أو على بيع وشراء العقارات، التي تتم محليا بواسطة غير المقيمين أو شراء العقارات في الخارج بواسطة المقيمين.<sup>3</sup>

سابعا: إصلاحات التحرير المالي في الجزائر:

1. الظروف التي ظهر فيها القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض: لقد صدر القانون 90-10

المتعلق بالنقد والقرض والمؤرخ في 14 افريل 1990 في مرحلة تميزت بدخول الجزائر في إصلاحات سياسية

تمثلت في الانتقال من حكم الحزب الواحد إلى التعددية السياسية، وتجربة ديمقراطية لم تمر عليها سنة واحدة، بالإضافة إلى وضعية اقتصادية صعبة تميزت ب:

- انخفاض أسعار البترول.
- ارتفاع المديونية الخارجية وتزايد أعباء الدين.

<sup>1</sup> محمد رتيبة، التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الدول النامية، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، القطب الجامعي قليعة، الجزائر، العدد 1، 2013.  
<sup>2</sup> شرف الدين ملال، الانفتاح التجاري والتوازنات الكلية لاقتصاديات شمال إفريقيا دراسة حالة موازين مدفوعات: الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة 2000-2013، مجلة تاريخ العلوم، العدد 7، 2017، ص 164.  
<sup>3</sup> محمد مدياني، فاطمة الزهراء طلحوي، مرجع سبق ذكره.

ومن أجل مواجهة العجز في ميزان المدفوعات الناتج عن انخفاض إيرادات الدولة أبرمت الحكومة الجزائرية عقد تثبيت مع صندوق النقد الدولي في 30 ماي 1989 تحصلت بموجبه على قروض ومساعدات مالية وتضمن الاتفاق الشروط التالية:

- التحكم في توسيع الكتلة النقدية وتقليص عجز الميزانية؛
- تحرير الأسعار والتجارة الخارجية وتجميد الأجور؛
- التخفيض من حدة التضخم وتخفيض قيمة العملة؛
- تحرير معدلات الفائدة وفتح المجال أمام تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية.

وتعكس هذه الشروط التوجه الليبرالي "النيوكلاسيكي"، الذي يعتمده صندوق النقد الدولي في تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي التي يفرضها على الدول النامية، وكان الهدف الرئيسي من هذا الاتفاق هو "تحرير الاقتصاد الجزائري" وهذا بتحضير مؤسساته للاندماج في اقتصاد السوق، أما من جانب النظام المالي والمصرفي تم التمهيد "لسياسة التحرير المالي" وهذا من خلال التحرير التدريجي لمعدلات الفائدة، وإعادة الاعتبار للسياسة النقدية ولدور النظام البنكي، بالإضافة إلى فتح المجال المصرفي أمام المنافسة الأجنبية وتحرير حساب رأس المال، وفقا لمنهج ماكينون وشاو(1973) في التحرير المالي والذي اتبعته العديد من الدول النامية لإصلاح أنظمتها المالية، وقد انعكس هذا المنهج (التحرير المالي) في بنود وأهداف القانون 90-10 والمتعلق بالنقد والقروض.<sup>1</sup>

#### ثامنا: التحرير المالي في نظرية النمو الاقتصادي:

لقد عرفت العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي كثيرا من الاهتمام في الكتابات العلمية الأخيرة، لاسيما بسبب ما لها من آثار هامة على السياسات. وفي حالة وجود دليل مقنع على أن للتحرير تأثير كبير على النمو الاقتصادي، ينبغي أن يعطي صانعو السياسات أولوية عليا لجميع السياسات التي تمس أداء النظام المالي.

يؤكد الكثير من الاقتصاديين على وجود علاقة سببية بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي. فقد أكد شومبيتر على أهمية القدرة الإبداعية للانتمان في التأثير على النمو الاقتصادي. فالمنظم المبدع من وجهة نظر الشومبيترية الذي يجسد عملية التنمية لا يمكنه أداء هذا الدور بدون تمويل يكفل له تبني التقنية في استثماره الجديد. فهو من وجهة

<sup>1</sup> شكوري سيدي محمد، التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص نفود، بنوك ومالية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2006، ص121، 120.

نظر شومبيتر "أن يكون منظما قبل أن يكون مدينا بعض الوقت". فالانتمية والتمويل تربطهما علاقة عضوية حيث أن عملية التمويل ومنح الائتمان تسهم في توظيف الاقتصاد لخدمة أغراض المنظم وفقا لحاجته، أو بعبارة أخرى منحه القدرات الإبداعية للإنتاج. كما يرى شومبيتر أن الخدمات التي يقوم بها الوسطاء الماليون بين حشد للمدخرات وتقييم للمشروعات وإدارة للمخاطر وإشراف ومتابعة للاستثمارات وتسهيل للمعاملات كلها ضرورية لأي تقدم وتطوير ونمو في المخترعات والأساليب التقنية اللازمة للنمو والتنمية.

و يؤكد أندرسون (Anders 2003) أن النظام المالي المتطور يمكنه تقديم خدمات مالية متميزة مما يحفز المنافسة. ويكون مصحوبا بآثار إيجابية، والمنافسة المتزايدة تؤدي إلى فوائد مثل تقديم خدمات مالية ذات نوعية وذات جودة عالية بالإضافة إلى تخفيض أسعار الخدمات المالية مصحوبا بإنتاجية أكثر ارتفاعا، عندما يسمح للبنوك الأجنبية بممارسة عملياتها في السوق المحلي فإن ذلك يساهم في انخفاض أسعار الفوائد ورسوم المصارف، وتخفيف القيود على الائتمان مما يفتح السوق المحلي للعديد من المستثمرين الجدد. فقطاع مالي متطور يمكنه أن ينتج عمالة أكبر وبالتالي يؤثر إيجابيا على النمو.

ومن منظور اقتصادي كلي، يمكن أن يعزى ظهور الأسواق والمؤسسات المالية إلى وجود احتكاكات سوقية في شكل معلومات وتكاليف معاملات، وتلعب الوساطة المالية دورا في تخفيض التكاليف المرتبطة بمدخرات الأفراد والقرارات الاستثمارية في اقتصاد ما. وفي نهاية المطاف، من المتوقع أن تسهم النظم المالية في زيادة كفاءة تخصيص الموارد التي ينبغي أن تؤثر بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي.

وحسبما أبرز آخرون، من بينهم غرينوود وسميث (1997) وهاريسون وسوسمان (1999)، يحتل للعلاقة السببية بين المتغيرين أن تسير في كلا الاتجاهين، أي أن التحرير المالي والنمو الاقتصادي قد يسيران بالتبادل وجود كل منهما الآخر.

بينما رأى البعض الآخر أن تطوير النظام المالي له أثر سلبي على النمو الاقتصادي، وهذا ما خلاص إليه (1998) Weisse-Singh وكذلك (1985) Diaz-Alijandro، حيث أنه وفقا لهؤلاء قد يؤدي التطوير والتحرير الماليين إلى انهيارات مالية وأكثر من ذلك إلى الانكماش الاقتصادي.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> محمد رتيعة، اثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الدول العربية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الإحصاء التطبيقي، المدرسة العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2013، ص 82-86.

تاسعا: واقع مؤشرات التحرير المالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020:

جدول رقم 01: حجم الوساطة المالية "M2/PIB".

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
M2/GDP	61.7711404	48.1	48.6	53	48.6	39.8	35.7	39
السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
M2/GDP	56.2	55.6	49.5	58.6	65.1	65.4	61.8	55.17
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
M2/GDP	53.33	60.04	58.82	67.4	62.92	61.26	61.01	62.7
السنة		2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
M2/GDP		79.31	82.05	79.37	80.61	82.12	80.5357	96.49803

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

ما يمكن ملاحظته من الجدول هو النسبة المرتفعة ل M2/GDP في الجزائر و الذي تقترب نسبته من الدول التي لها نظام مصرفي متطور، أين تصل ل60% و 67% إلا أن ارتفاع هذا المؤشر في الجزائر لا يعني بالضرورة تطور الوساطة المالية بقدر ما يعني زيادة نفقات الدولة من جهة، وتطور سوق موازي من جهة أخرى تتداول فيه كتلة نقدية جد مهمة قدرتها بعض الدراسات في سنة 2002 بحوالي 14 مليار دولار.

جدول 02: مؤشر نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج الداخلي الخام "DCPS/GDP".

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
DCPS/GDP	56.14322	46.28917	7.254817	6.617753	6.489105	5.199387	5.364902	3.907417
السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
DCPS/GDP	4.563822	5.388089	5.965641	8.014262	12.1998	11.22232	10.99778	11.92915
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
DCPS/GDP	12.1171	12.9901	12.7958	16.2658	15.20824	13.71592	14.02531	16.49789
السنة		2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
DCPS/GDP		18.35198	21.71175	22.8758	24.40293	24.82981	25.89841	29.6448

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

يتضح من خلال هذا الجدول أن القروض الموجهة للقطاع الخاص لا تمثل إلا نسبة قليلة من الناتج الداخلي الخام، وتدل هذه النسبة على ضعف البنوك في تمويل القطاع الخاص، و على عدم تقدم عملية خصخصة المؤسسات العمومية التي شرعت فيها الحكومة مع نهاية فترة التسعينات، وتخلف القطاع الخاص نفسه من جهة أخرى، كذلك تعتبر هذه النسب منخفضة إذا ما قورنت مع بعض الدول العربية، و هذا يدل على أن هذه الدول لها نظام مصرفي متطور نوعا ما مقارنة بالنظام المصرفي الجزائري

جدول 03: مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر "FDI".

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
FDI	0.0005	0.025	0.062	2.0022 <sup>E-6</sup>	2.3506 <sup>E-6</sup>	2.3944 <sup>E-6</sup>	0.5751	0.5396
السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
FDI	1.2588	1.5994	0.5112	2.0332	1.8762	0.9399	1.0368	1.1201
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
FDI	1.5731	1.2496	1.5430	2.0019	1.4296	1.2855	0.7176	0.8066
السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
FDI	0.7025	-0.3240	1.0236	0.7232	0.8382	0.8041	0.7769	

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الجدول أن مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر عرف تذبذبا كبيرا في أولى السنوات بعد تطبيق سياسة التحرير المالي فكان منخفضا جدا خلال الفترة 1996/1990 أين عاود الارتفاع بنسبة طفيفة و لكن يضل جد منخفض إذا ما قورن بدول أخرى و ذلك راجع إلى السياسة المالية المنتهجة في البلاد.

جدول 04: مؤشر الانفتاح التجاري "OPEN".

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
OPEN	60.475 8	-43.9313	27.327 2	-21.3918	-53.9829	14.5239	13.0988	47.4944
السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
OPEN	8.8420	15.9153	16.541 6	16.5687	10.9168	8.6284	15.2794	12.0811
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
OPEN	41.605 8	21.1582	31.951 8	44.5777	19.4074	23.2670	19.2367	22.7181
السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
OPEN	16.4248	16.133 8	17.4767	42.5549	52.7868	51.8417	-8.9886	

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الجدول أن مؤشر الانفتاح التجاري كان متذبذباً خلال الفترة 1995/1990 من مرتفع إلى سالب، ثم بدأ يستقر تدريجياً في عام 1998 كما سجل نسب مرتفعة خلال عامي 2018 و 2019 ليعاود الانخفاض في سنة 2020، وذلك راجع بالأساس لتبعات جائحة كورونا.

## المطلب الثاني: ماهية النمو الاقتصادي.

أولاً: مفهوم النمو الاقتصادي: هناك عدة تعاريف للنمو الاقتصادي نذكر منها:

- يقول **François Perroux**: "أن النمو يمثل الزيادة المستمرة خلال فترة أو عدة فترات طويلة لمؤشر الإنتاج بالحجم لبلاد ما، الناتج الإجمالي الصافي بالقيمة الحقيقية".
  - كما يقول **Joseph schumpeter**: "أن النمو الاقتصادي هو التغير البطيء على المدى الطويل، والذي يتم من خلاله الزيادة التدريجية والمستمرة في معدل نمو السكان ومعدل نمو الادخار".
  - وحسب **Milton Friedman**: "النمو الاقتصادي يعني توسع الجهاز الإنتاجي في اتجاه أو أكثر، دون تغيرات في الهيكل الاقتصادي".<sup>1</sup>
  - كما يعرف **Simon Kuznets**: "النمو على انه الزيادة المستدامة في متوسط إنتاج الفرد أو العامل ويعني وجود اتجاه مستمر غير متأرجح للنمو، ويحفز إنتاجية الفرد عبر مدة طويلة من الزمن".<sup>2</sup>
- وعليه فإن النمو الاقتصادي عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة.<sup>3</sup> كما يعرف النمو أيضا بأنه الزيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي مما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي<sup>4</sup>، أي انه يهتم بالكم وليس الكيف.

حيث يمكن إبراز أهم خصائص النمو الاقتصادي على النحو التالي:

**ثانياً: خصائص النمو الاقتصادي:** يعتبر النمو الاقتصادي المحرك الذي يعمل على تحسين مستوى المعيشة

وبالتالي تتمثل خصائصه على النحو التالي:

- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد في الدخل؛
- تحقيق زيادة حقيقية وليست نقدية في متوسط نصيب الفرد من الدخل؛
- النمو ظاهرة مستمرة وليست ظاهرة مؤقتة؛
- النمو الاقتصادي ذو طبيعة تراكمية؛

<sup>1</sup>نورة زيان، اثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة تحليلية قياسية ومقارنة مع بعض الدول النامية خلال الفترة 1980-

2015، اطروحة دكتوراه، تخصص دراسات اقتصادية ومالية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2019 -الجزائر، ص65-55.

<sup>2</sup>نوري محمد عبيد الكصب، التنوع الاقتصادي النرويجي في ظل تحديات الثروة النفطية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2016، ص18.

<sup>3</sup>محمد حربي عريقات، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الكرمل، عمان، 1997، ص67.

<sup>4</sup>محمد عبد العزيز عجمية، د. عبد الرحمان يسرى احمد، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، الدار الجامعية الإسكندرية مصر، 1999، ص48.

- يؤدي النمو الاقتصادي إلى رفع المستويات المعيشية على المدى الطويل؛
- تتم عملية النمو الاقتصادي بطريقة عشوائية وعفوية<sup>1</sup>؛

**ثالثاً: متطلبات النمو الاقتصادي:** لكي يتحقق النمو الاقتصادي يجب توفر الآتي:

- تخطط وتوفر البيانات والمعلومات اللازمة؛
- الإنتاج بجودة وتوفير التكنولوجيا الملائمة؛
- توفير الموارد البشرية المتخصصة؛
- وضع السياسات الاقتصادية الملائمة؛
- توفير الأمن والاستقرار؛
- نشر الوعي التنموي بين أفراد المجتمع.<sup>2</sup>

**رابعاً: محددات ومقاييس النمو الاقتصادي:**

النمو الاقتصادي هو عملية التوسع في الإنتاج خلال فترة ما، حيث يتأثر بعدة عوامل، حيث توصلت عدة دراسات المحددة للنمو الاقتصادي إلى وجود عدة عوامل اقتصادية ضرورية لتحقيق نمو اقتصادي.

#### 1. المحددات: وتتمثل في:

- ❖ **رأس المال:** ويتطلب زيادة رأس المال المادي ضرورة زيادة معدلات الادخار والتخلي عن بعض الاستهلاك الحالي من أجل إنتاج السلع الرأسمالية التي تسمح باستهلاك مستقبلي أكبر.
- ❖ **السكان:** تؤدي زيادة عدد السكان إلى زيادة معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى زيادة معدلات الطلب الفعال، (ذلك بفرض حسن استغلال العنصر البشري في العملية الإنتاجية).
- ❖ **التقدم الفني:** تقدر إحدى الدراسات الحديثة "أن التقدم في المعرفة" قد أسهم بنحو 28% من إجمالي الزيادة في الناتج في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة ما بين 1929-1982.
- ❖ **الموارد الطبيعية:** يساهم توافر الموارد الطبيعية بصورة فعالة في تحقيق النمو الاقتصادي، إلا أنه لا يعتبر شرطاً ضرورياً لوجود بعض الدول التي استطاعت تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، بالرغم من افتقارها للموارد الطبيعية مثل اليابان.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> سهيلة حسيب، مرجع سبق ذكره، ص 93-94.

<sup>2</sup> محمود علي الشرقاوي، النمو الاقتصادي وتحديات الواقع، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2016م-1437هـ، ص 43.

يشير مصطلح النمو الاقتصادي إلى نمو الناتج المحلي أو القومي الإجمالي، فهو ظاهرة تحدث في جميع المجتمعات على اختلاف مستوياتها.

2. **المقاييس:** النمو الاقتصادي يعتبر مؤشرا صريحا عن حقيقة الأداء الاقتصادي ومن أهم تلك المؤشرات نذكر مايلي:

❖ **الدخل الوطني الكلي المتوقع:** اقترح بعض الاقتصاديين قياس النمو على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي خصوصا لدى الدول التي تمتلك موارد غنية كامنة وتتوفر على الإمكانيات المختلفة للاستفادة من ثرواتها الكامنة، في هذه الحالة يوصي بعض الاقتصاديين أن يؤخذ بعين الاعتبار تلك المقومات عند حساب الدخل.

❖ **الناتج المحلي الإجمالي (GDP):** يعتبر الناتج الإجمالي المحلي من بين المؤشرات الأكثر استخداما لقياس النمو الاقتصادي للبلد.

حيث يرى **Simon Kuznets** انه يمكن استخدام معيار الناتج المحلي الإجمالي الذي ينتجه سكان بلد ما بأسعار ثابتة لقياس النمو الاقتصادي، ويمثل الناتج المحلي الإجمالي القيمة السوقية الإجمالية للسلع والخدمات النهائية التي ينتجها سكان البلد على مدى فترة معينة تقدر بنسبة واحدة.

ويمكن التعبير عن الناتج المحلي الإجمالي من خلال المعادلة التالية:

$$Y = C + I + G + X - M$$

حيث:

Y: الناتج المحلي الإجمالي؛

C: الاستهلاك ( إنفاق القطاع الخاص الأفراد والعائلات) ؛

I: الاستثمار (نفقات قطاع الأعمال والمؤسسات) ؛

G: الإنفاق الحكومي (مجموع نفقات القطاع العام) ؛

X-M: صافي المعاملات التجارية الخارجية (الصادرات-الواردات).

<sup>1</sup> احمد رمضان نعمة الله وآخرون، التنمية الاقتصادية ومشكلاتها، دار التعليم الجامعي الإسكندرية مصر، 2015، ص 87-88.

❖ **متوسط نصيب الفرد من الدخل:** يشير هذا المؤشر إلى كمية السلع والخدمات المتاحة لكل مواطن في البلد، ويعتبر أيضا من أكثر المعايير استخداما وصدقا بحسب الكثير من الاقتصاديين غير أن قياسه وإحصائه يعرف بعض المشاكل لدى البلدان النامية.

ويشير الدخل الفردي لمتوسط الدخل الذي يحصل عليه سكان بلد ما، ويحسب عن طريق قسمة الدخل الوطني على عدد سكان البلد وذلك إما على أساس أسعار السنة الحالية أو أسعار سنة الأساس حيث:

• **على أساس السنة الحالية (الدخل الفردي النقدي):** يقدر الدخل الفردي للبلد كما يلي:

$$\frac{Q * P}{\text{عدد السكان}} = \text{متوسط الدخل الفردي النقدي}$$

حيث Q كمية السلع والخدمات و P سعر السلع والخدمات.

- في حالة بقاء عدد السكان ثابت، يرتفع متوسط الدخل الفردي النقدي سواء ارتفعت الكميات أو الأسعار.

- أما في حالة زيادة الدخل الفردي نتيجة حدوث زيادة فقط في مستوى الأسعار، فهذا يدل على انخفاض القدرة الشرائية للأفراد.

وكنتيجة يدل هذا على أن متوسط الدخل الفردي النقدي لا يعبر مؤشر جيد للنمو الاقتصادي.

• **على أساس أسعار سنة الأساس (متوسط الدخل الفردي الحقيقي):** في هذه الحالة فإنه في حالة بقاء عدد السكان ثابت، يرتفع متوسط الدخل الفردي الحقيقي فقط عند ارتفاع كمية السلع والخدمات، مما يعني توافر السلع والخدمات لكل فرد من سكان البلد، وعليه يعتبر متوسط الدخل الفردي الحقيقي أفضل مؤشر للنمو الاقتصادي.

ويُقاس النمو الاقتصادي باستخدام مايسمى بمعدل النمو البسيط ويمكن الحصول عليه كمايلي:

$$\text{معدل النمو} = 100 \times \frac{\text{متوسط الدخل في الحقيقي الفترة } t - \text{متوسط الدخل في الحقيقي الفترة } t-1}{\text{متوسط الدخل الحقيقي في الفترة } t-1}$$

تستعمل هذه الصيغة لقياس الدخل بين فترتين متتاليتين.

أما لقياس معدل النمو المركب نستخدم الصيغة التالية:

$$CMC = \sqrt[N]{\frac{Y_n}{Y_0}} - 1$$

حيث:

$CMC$ : معدل النمو المركب؛

$N$ : فرق عدد السنوات بين أول وآخر السنة؛

$Y_0$ : متوسط الدخل الحقيقي لسنة الأساس؛

$Y_N$ : متوسط الدخل الحقيقي لآخر السنة.

❖ **الدخل الوطني الكلي:** اقترح Mead استخدام هذا المعيار بدل متوسط نصيب الفرد من الدخل، إلا انه لم يقبل في الأوساط الاقتصادية لان زيادته أو نقصانه قد لا يؤدي إلى نتائج ايجابية أو سلبية، فزيادته لا تعني شيئاً إذا كان اقل من معدل النمو السكاني، كما أن نقصانه بمعدل صغير لا يعني بالضرورة تخلفاً اقتصادياً، إضافة إلى انه معيار محدود القيمة.<sup>1</sup>

#### خامساً: نظريات النمو الاقتصادي :

1. **النظرية الكلاسيكية:** من أهم رواد هذه المدرسة نجد كل من (سميث، ريكاردو ومالثيس) إذ يبني الاقتصاديون الكلاسيكي تحليلاتهم على الأسس التالية:
  - ✓ حرية التجارة بين الدول لان ذلك سيعمل على زيادة سعة السوق مما يؤدي إلى نجاح تطبيق التخصص وتقسيم العمل؛
  - ✓ عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا في ادني الظروف بمعنى سيادة نظام المبادرات الفردية مع قيام الدولة بتصحيح مسارات النمو وخاصة بالضغط على النمو السكاني؛
  - ✓ إن النمو الاقتصادي يعتمد على الموارد الطبيعية والسكان ورأس المال والتقدم التكنولوجي، وقدم الاقتصاديون الكلاسيك بعض الفرضيات التي توضح العلاقة بين هذه العوامل؛
  - ✓ يعتبر تراكم رأس المال هو المحرك الأساسي لعملية التنمية الآن له الفضل في تحقيق التقدم الفني وإمكانية تطبيق التخصص وتقسيم العمل؛

<sup>1</sup> نورة زيان، مرجع سبق ذكره، ص 72-76.

- ✓ تطبيق التخصص وتقسيم العمل يزيد من إنتاجية العمل ولكنه محدود بسعة السوق؛
- ✓ ارجع الاقتصاديون الكلاسيكي نمو المجتمع و وصوله إلى مرحلة الركود إلا سباق بين عاملين أساسيين:
  - النمو السكاني وما ينتج عنه من ضغط على الأرض المحدودة المساحة مما يؤدي إلى ظهور الغلة المتناقصة؛
  - معدل التقدم الفني.<sup>1</sup>

2. النظرية الكينزية: كان النمو الاقتصادي سريعاً ومنتظماً قبل الثلاثينات من القرن العشرين ولم تتخلله أي مشكلات حتى حدث الركود الاقتصادي، فراجع الطلب الكلي على السلع والخدمات بطريقة ملحوظة ما فجر أزمة الكساد الكبير 1929-1932، فانخفاض مستوى الإنتاج نتج عنه تكديس للسلع في الأسواق، تراجع حاد في مستويات الاسعر، تدهور الأجور وغير ذلك، حيث اعتبر الكلاسيك أن النمو الاقتصادي يتم تلقائياً دون الحاجة إلى تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي حيث اعتمدوا على مبادئ وفرضيات معينة دفعتهم للاعتقاد بان التوازن الاقتصادي يتحقق دائماً عند مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية، لكن بعد أزمة الكساد ثبت فشل التلقائية التي يسير وفقها نظام السوق في الاحتفاظ بالطلب الفعلي عند المستوى اللازم لتحقيق التشغيل الكامل.

وبالتالي اقترح كينز للخروج من أزمة الكساد الكبير تحريك الطلب بغية تحريك العرض، وبالتالي استعادة عملية النمو الاقتصادي لسيورتها، وعليه فان الأمر يتطلب تحديد محددات الطلب الكلي، وذلك لمعرفة السياسات المناسبة، وتحريك الطلب الكلي يكون إما بتحريك الطلب الاستهلاكي الخاص وذلك برفع الدخل، أو بتحريك الطلب الاستثماري الخاص وذلك بخفض سعر الفائدة، أو بتحريكهما معاً، لكن المشكل هو استحالة تحريك الطلب الاستهلاكي عن طريق الدخل بسبب ظروف الكساد، كما يستحيل تحريك الطلب الاستثماري عن طريق تخفيض الفائدة لانعدام الكفاية الحدية لرأس المال، لذا اقترح تدخل الحكومة عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي وذلك لتحريك الطلب الكلي، فالإنفاق الحكومي من شأنه أن يحرك الطلب الاستهلاكي، كما يحرك الطلب الاستثماري الخاص.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> فايز إبراهيم الحبيب، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، مطابع جامعة الملك سعود، السعودية، 1985، ص33.  
<sup>2</sup> نورة زيان، مرجع سبق ذكره، ص 84-85.

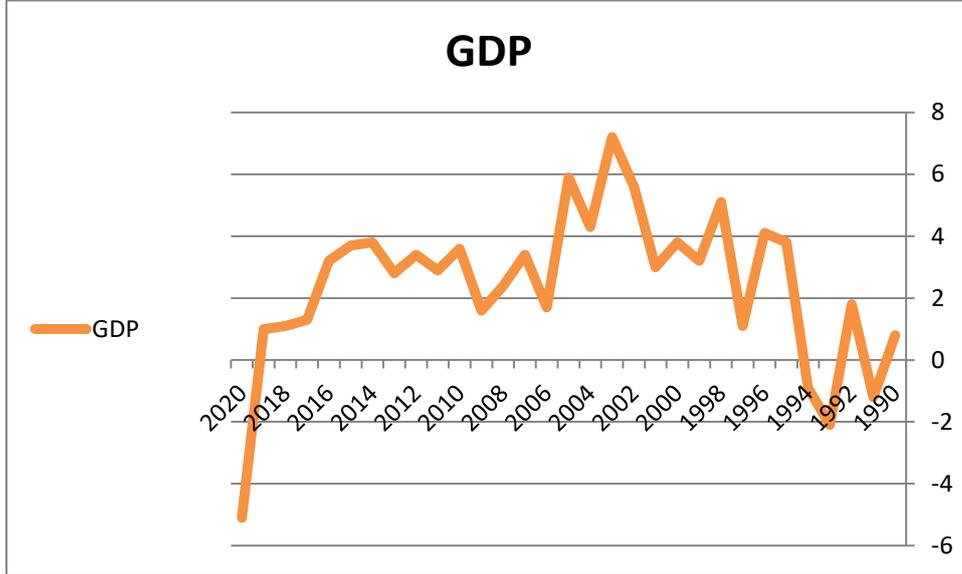
3. النظرية النيوكلاسيكية: في 1960، تألفت نظرية النمو بشكل رئيس من الموديل النيوكلاسيكي كما تم تطويره أو توضيحه بواسطة: (1928) ramsey، (1956) solow، (1965) koopmans and (1965) cass، (1956) swan. وسمه لهذا النموذج ، والذي جرى توظيفه أو استغلاله كفرضية تجريبية في سنوات حديثة فقط، تتمثل في خاصية التقارب (convergence): كلما يكون مستوى البدء للناتج المحلي الإجمالي (GDP) الفعلي للفرد الواحد اقل كلما يكون معدل النمو المتنبئ به أعلى.<sup>1</sup>

منذ أوائل الثمانينات سادة النظرية النيوكلاسيكية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وكندا وغيرها من الدول، واهم ما ساعدت على توسعها مؤيديها الذين يعتبرون مسيطرين على اكبر مؤسستين اقتصاديتين في العالم، ولهم علاقة مباشرة وغير مباشرة بالتنمية الاقتصادية هما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. والمبدأ الأساسي لهذه النظرية هو أن على الحكومات عدم التدخل في الاقتصاد، وأن تحرير الأسواق المالية والخصوصية وتشجيع التجارة والتصدير في الدول النامية هو الوسيلة الفعالة لتحقيق التنمية المرغوبة. وتوضح أن النظرية السبب الرئيسي لبطء عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية هو التدخل الكوني الذي ينجم عنه عدم الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية، بسبب السياسات الاقتصادية غير الملائمة التي تفرض من طرف هذه الحكومات، خاصة السياسات السعرية والتدخل الغير المبرر في النشاطات الاقتصادية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> Robert j. arro، محددات النمو الاقتصادي دراسة تجريبية عبر البلدان، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص57.  
<sup>2</sup> خديجة تافاسانت، مرجع سبق ذكره، ص92.

سادسا: تطور مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020.

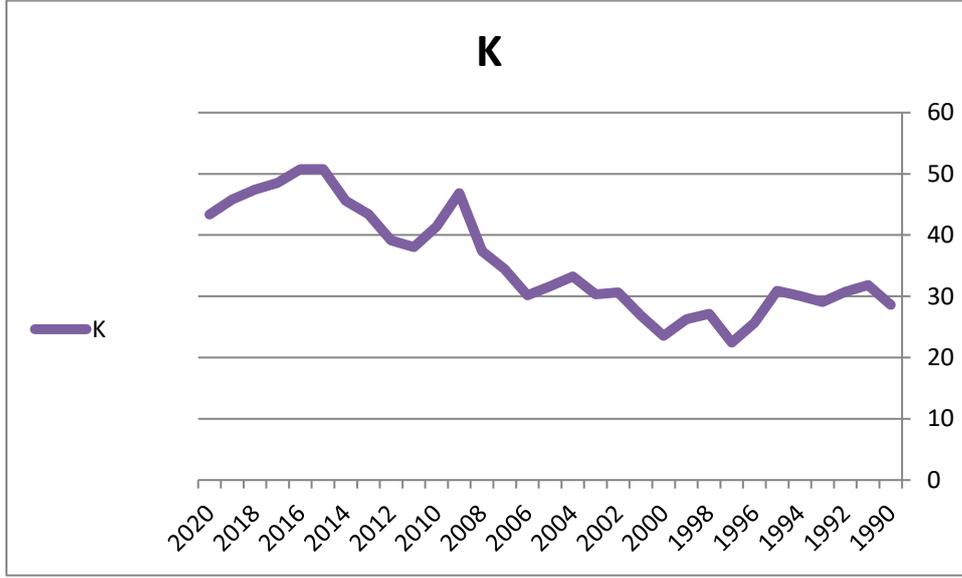
الشكل 01: نمو الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة المئوية (GDP).



المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الرسم البياني أن الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر كان متذبذبا جدا خلال الفترة 1994/1990، حتى عام 1995 أين بدأ يستقر نوعا ما حتى بلغ ذروته عام 2003، ثم عاود الانخفاض تدريجيا و لكن بنسبة قليلة حتى عام 2014 بدأ يتناقص تدريجيا، و في عام 2020 كان الناتج المحلي -5.1% وذلك راجع لجائحة كورونا.

الشكل 02: نمو رأس المال (K).

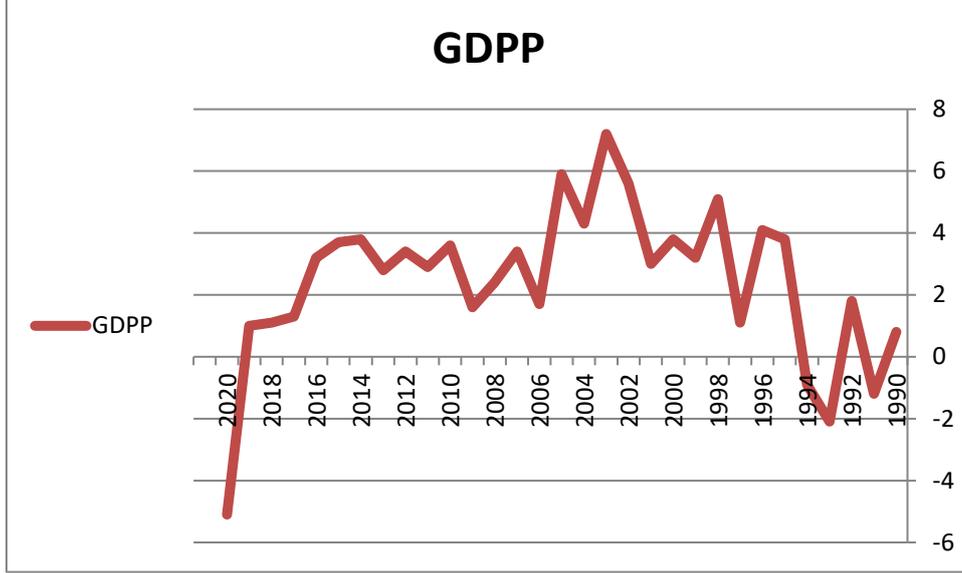


المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

يتضح من خلال البيان أن نمو رأس المال في الجزائر متقارب نوعا ما خلال الفترة 2019/1990 أين بلغ أعلى

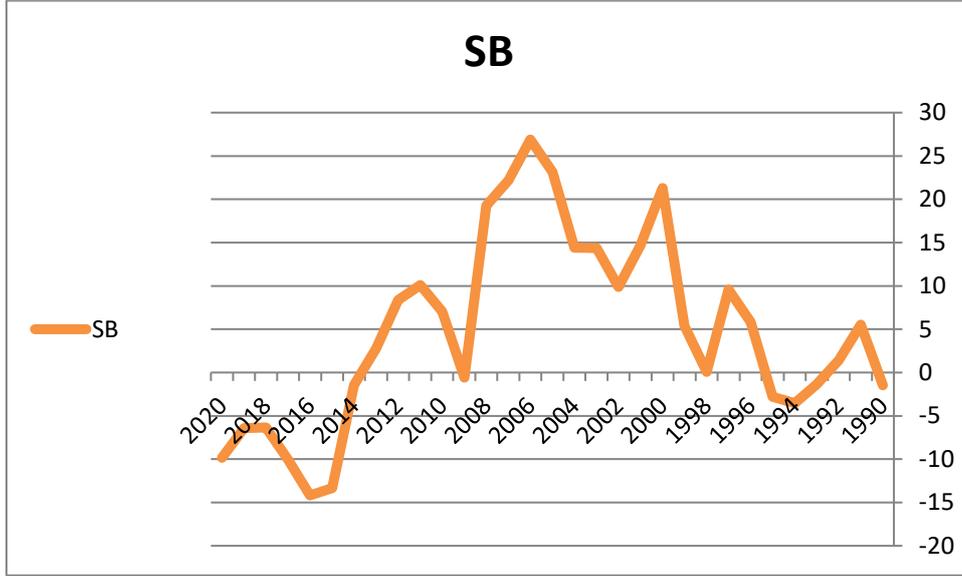
نسبه سنة 2016.

الشكل 3: نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي:



نلاحظ من خلال الرسم البياني أن نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي يتوافق مع نمو الناتج المحلي أين كان مستقرا خلال الفترة 2002/1995 وبلغ ذروته عام 2003، ثم عاود الانخفاض تدريجيا و لكن بنسبة قليلة حتى عام 2014 بدا يتناقص تدريجيا، و في عام 2020 عرف سقوط كبير بسبب أزمة كورونا.

الشكل 04: نمو رصيد الميزانية (SB).



المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

يتضح من خلال الأعمدة البيانية أن ميزانية الجزائر كانت عاجزة خلال الفترة 1995/1992، لتسجل في السنوات المالية فائضا بلغت أعلى نسبه سنة 2006 نظرا لارتفاع أسعار البترول آنذاك، ثم عاودت الانخفاض سنة 2009 نتيجة الأزمة المالية العالمية "2008"، لتعاود التحسن خلال الفترة 2013/2010 ثم ترجع للعجز في السنوات المالية.

## المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية لسياسة التحرير المالي والنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية.

أولاً: الدراسات السابقة العربية.

أ- دراسة بلقاسم بن علال, سياسة التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الدول النامية: العلاقة القائمة بينهما وشروط نجاحها، سنة 2014.

هدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تحديد أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الدول النامية خلال الفترة الممتدة ما بين 1980-2010, وذلك عن طريق إجراء دراسة قياسية على نموذج ديناميكي باستعمال نموذج بانل (panel) لعينة تتكون من 56 دولة, واعتمد على مؤشرات التحرير المالي الداخلية و الخارجية, مؤشر التطور المالي, مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي ومؤشر جودة الإطار المؤسسي, ومن أهم النتائج التي توصل إليها عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء في النموذج, وعند مستوى الاحتمال 1% كان المتغير FLM الذي يعبر عن تحرير الأسواق المالية معنوي وموجب أي أنه يؤثر ايجابيا على معدل النمو, كما كانت كل المعلمات الخاصة بمؤشر Kaopen الذي يقيس درجة تحرير حساب رأس المال في الدول النامية معنوية وسالبة عند مستوى الاحتمال 1% وهذا ما فسره بأهمية كل من التطور المالي, استقرار الاقتصاد الكلي وقوة الإطار المؤسسي في تحقيق الأثر الايجابي لسياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي, أيضا كانت كل معلمات النموذج المقدره والخاصة بالمتغيرات المفسرة للنمو الاقتصادي معنوية وهذا يؤكد الأثر الايجابي لسياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> بلقاسم بن علال, مرجع سبق ذكره.

ب-دراسة فيصل بشرول, أثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الدول المغاربية المغرب, تونس والجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2017), سنة 2019.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في عينة من الدول المغاربية باستخدام نماذج بانل خلال الفترة (2017/1990) وقد أظهرت نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة عدم وجود أثر للقروض المقدمة من طرف القطاع المالي على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي خلال المدى القصير، بينما في المدى الطويل كان أثرها موجب، أما عن القروض المقدمة للقطاع الخاص لم يكن لها أثر خلال المدى القصير والطويل، أما متغير المعروض النقدي فقد كان أثره سالب على معدل نمو نصيب الفرد في المدى القصير وفي المقابل كان أثره موجب في المدى الطويل.<sup>1</sup>

ت-دراسة وفاء سبكي, كريم بوروشة, أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي: دراسة لعينة من دول MENA باستخدام معطيات البانل خلال الفترة (1990-2015), سنة 2018.

هدف الباحثان من خلال هذه الدراسة إلى إبراز أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في عينة من 05 دول شرق الوسط وشمال إفريقيا "MENA" خلال الفترة من 1990-2019، وذلك باستخدام نموذج بانل "panel" واستنادا على 5 متغيرات اقتصادية تمثلت في النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي كمتغير تابع ومؤشر عرض النقود، القروض الممنوحة للقطاع الخاص، معدل التضخم، الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغيرات مفسرة . وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر لكل من معدل التضخم والاستثمار الأجنبي المباشر (% من إجمالي الناتج المحلي) على معدل النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج الداخلي، وجود أثر للمتغيرين الماليين المستخدمين في الدراسة على معدل النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج الداخلي الخام، وكان هذا الأثر ايجابي بالنسبة لمؤشر عرض النقود وسلبى للقروض الممنوحة للقطاع الخاص.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> فيصل بشرول, أثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الدول المغاربية المغرب, تونس والجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2017), مجلة المالية والأسواق، العدد:1، المجلد 6، 2019.

<sup>2</sup> وفاء سبكي, بوروشة كريم, أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي: دراسة لعينة من دول MENA باستخدام معطيات البانل خلال الفترة (1990-2015), مجلة دقاتر اقتصادية, 2018.

ثانيا: الدراسات السابقة المحلية.

أ- دراسة نوال بوشنتوف والطيب فتان ، اثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2016)، سنة 2019

هدف الباحثان من خلال هذه الدراسة إلى محاولة تحديد اثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)، وقد اعتمد الباحثان في هذه الدراسة القياسية على منهجية التكامل المشترك وأهم النتائج المتوصل إليها وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، هناك علاقة عكسية غير معنوية بين معدل الناتج الداخلي الخام والكتلة النقدية في المدى الطويل وعلاقة عكسية معنوية في المدى القصير وكذلك إن هناك علاقة عكسية غير معنوية بين معدل الناتج المحلي وإجمالي الانفتاح التجاري في المدى الطويل وعلاقة معنوية بين معدل الناتج المحلي الإجمالي والانفتاح التجاري المتأخرة بفترة زمنية واحدة في المدى القصير، وكذلك إن هناك علاقة عكسية معنوية بين معدل الناتج الداخلي الخام ومعدل التضخم في المدى الطويل وعلاقة عكسية غير معنوية بينهما في المدى القصير.<sup>1</sup>

ب- دراسة سيدي محمد شكوري ، التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، سنة 2006. هدف الباحث إلى دراسة التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2004، و استعمل لهذا الغرض اختبار التكامل المتزامن (cointegration) لمعرفة العلاقة في المدى الطويل بين كل من PIB ومؤشرات قياس التطور المالي، معتمدا على دراسة المؤشرات الثلاثة التي تعتبر من أهم المؤشرات المالية التي تستخدم غالبا من طرف الباحثين لقياس درجة تطور النظم المصرفية والتي تتمثل في:  $QM/PIB - M2/PIB - CP/PIB$ ، ومن خلال هذه الدراسة استنتج أن تحسن المؤشرات النقدية في الجزائر تعتبر هشة ومضللة ولا تعكس بوضوح الوضع الغير الجيد للبنوك الجزائرية، لأن تحسن هذه المؤشرات كان مرتبطا أساسا بتحسين أسعار المحروقات في الأسواق العالمية وارتفاع مداخل الدولة وزيادة نفقاتها بالإضافة إلى ارتفاع احتياطي الصرف الأجنبي.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> نوال بوشنتوف ، فتان الطيب-اثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2016)- مجلة دفاتر mecas - جويلية 2019.

<sup>2</sup> سيدي محمد شكوري، مرجع سبق ذكره.

ت- دراسة عبد الصمد بن عبد الرحمن التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة  
قياسية(2019/2001)، سنة 2020.

يسعى الباحث من خلال هذه الأطروحة إلى دراسة العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2019/2001، وباستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL، حيث أظهرت نتائج الدراسة القياسية في المدى الطويل أن كل المتغيرات تمارس تأثيرا معنويا في المدى الطويل على النمو الاقتصادي، كما أن كل من معاملات القروض الموجهة للقطاع الخاص والانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر تمارس أثرا موجبا على معدل النمو الاقتصادي، غير أن معدل التأثير يبقى طفيفا نظرا للخصائص التي يتميز بها النظام المالي الجزائري، أما معاملات سعر الصرف والوساطة المالية وسعر الفائدة والتضخم لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، ومن جهة أخرى أكدت نتائج اختبار السببية للأجل الطويل Toda Yamamoto النتائج السابقة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> عبد الصمد بن عبد الرحمن- التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية(2019/2001)- أطروحة دكتوراه- تخصص مالية ونقود، جامعة سيدي بلعباس- 2021/2020.

## المطلب الثاني: الدراسات السابقة الأجنبية.

### أ- Syed Fareed Ullah and Shahid Mansoor Hashmi, *Financial Liberalisation and Economic Growth: A Panel Investigation (1973/2012)*, 2013.

يسعى الباحثان من خلال هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي تستخدم هذه الدراسة نماذج بانل panel من 58 دولة من 1973 إلى 2012 ، من خلال تطبيق التكامل المشترك عبر طريقة المربعات الصغرى العادية المعدلة بالكامل (FMOLS)، تشكل هذه الدراسة مؤشر يتكون من ثمانية أبعاد لإصلاحات القطاع المصرفي، وجدت نتائج التقدير أن البلدان النامية أظهرت استجابة أكبر إيجابية تجاه التحرير المالي من البلدان المتقدمة، والسبب هو أن معظم النظم المالية في البلدان الأقل نمواً تشكل قطاعاً مصرفياً مهمناً، في حين أن معظم الأنظمة المالية للبلدان النامية تعتمد بشكل أساسي على السوق. علاوة على ذلك، يُظهر الإفراط في التحرير نتائج غامضة في كل من البلدان النامية والتي في طريق النمو، ووجد أن البلدان النامية لها تأثير سلبي كبير على الإفراط في التمويل المالي ، مما يشير إلى أن الإفراط في التحرير يضر بالمؤسسات المالية، في حين تُظهر نتائج البلدان في طريق النمو تأثيراً إيجابياً وهاماً للكثير من الموارد المالية، مما يدل على أنها لا تزال تتمتع بالقدرة على استيعاب الآثار المفيدة لمزيد من الإصلاحات المالية التي تكون مفيدة لتنمية الوسطاء الماليين وبالتالي تعزز معدل النمو.<sup>1</sup>

### ب- Foluso A. Akinsola, Nicholas M. Odhiambo, *The impact of financial liberalization on economic growth in sub-Saharan Africa (1983/1990)*, 2017.

هدف الباحثان من خلال هذه الدراسة إلى محاولة معرفة مدى تأثير التحرير المالي على النمو الاقتصادي، باستخدام عينة من 30 دولة أفريقية جنوبية خلال الفترة (1983/1990). بالاعتماد على نماذج البانل "panel" لدراسة الدور الخاص للتحرير المالي والأزمات المصرفية في النمو الاقتصادي في جنوب الصحراء، درس أيضاً ما إذا كانت الاختلافات في مستويات الدخل عبر البلدان في دول إفريقيا الجنوبية ستؤثر على الأثر النسبي للتحرير المالي، وتوصل الباحثان إلى أن معامل مؤشر التحرير المالي إيجابي وهام بالنسبة لدول إفريقيا الجنوبية ومع ذلك كان مؤشر التحرير المالي سلبي بالنسبة للبلدان منخفضة الدخل، على الرغم من أنها ليست ذات دلالة إحصائية، كما تظهر النتائج أن هناك علاقة سلبية بين الأزمة المصرفية والنمو الاقتصادي، مما يدل على أن فترة الأزمة المصرفية يمكن أن تؤثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي فيها، بالنظر إلى الدور الحاسم الذي يلعبه معظم

<sup>1</sup>Syed Fareed Ullah and Shahid Mansoor Hashmi, *Financial Liberalisation and Economic Growth: A Panel Investigation* 1973/2012, Papers and Proceedings, 2013.

الوسطاء الماليين في البلدان النامية، فإن النتائج لها بعض الآثار على مختلف البلدان الإفريقية، لاسيما البلدان التي لا تزال اقتصادياتها تخضع لإصلاحات مالية.<sup>1</sup>

ت- **Saif Eddine Ayouni, Fakhri Issaoui, Salem Brahim, Financial Liberalization, Foreign Direct Investment and Economic Growth: A Dynamic Panel Data Validation, 2014.**

هدف الباحثون من خلال هذه الدراسة إلى إظهار التحرير المالي كعامل محدد للتنمية المالية، يمكن أن يحفز العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، من خلال معالجة العلاقة بين التنمية المالية والتحرير المالي الداخلي والاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك عن طريق إجراء دراسة تجريبية باستخدام نماذج بانل بمسح شمل عينة من 69 دولة متقدمة ونامية، ومن أهم النتائج التي توصلوا إليها انه في الدول ذات الأنظمة المالية الغير محررة يكون للاستثمار الأجنبي المباشر، تأثير سلبي على نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد، أما عندما يتم تنفيذ الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تتميز بقطاعها المالي المتقدم فإنها تحدث آثاراً إيجابية على النمو، وهذا يعني أن المتغير الرئيسي الذي يحدد كفاءة الاستثمار الأجنبي المباشر هو درجة تحرير النظم المالية، وبالتالي فإن آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو تواجه تحديات في النظم المالية غير المحررة، كما أظهرت النتائج أن مستوى التطور المالي متغير استراتيجي يؤثر إيجاباً على النمو.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>Foluso A. Akinsola& Nicholas M. Odhiambo, **The impact of financial liberalization on economic growth in sub-Saharan Africa (1983/1990)**, magazine Cogent Economics & Finance,2017.

<sup>2</sup>Saif Eddine Ayouni, Fakhri Issaoui, Salem Brahim, **Financial Liberalization, Foreign Direct Investment and Economic Growth: A Dynamic Panel Data Validation**, International Journal of Economics and Financial Issues, Vol. 4, No. 3, 2014

المطلب الثالث: علاقة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة.

جدول 05: علاقة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة العربية.

مؤرخة الدراسات	موضوع الدراسة	الهدف من الدراسة	فترة الدراسة	أسلوب المعالجة	المؤشرات المستعملة في الدراسة
					الدراسات
دراسة بن علال بلقاسم	سياسة التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الدول النامية: العلاقة القائمة بينهما وشروط نجاحها	تحديد أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الدول النامية	1980- 2010	دراسة قياسية على نموذج ديناميكي باستعمال نماذج بانل (panel) لعينة تتكون من 56 دولة	نسبة الاستثمار المحلي إلى الناتج المحلي INV الانفتاح التجاري TO معدلات التضخم السنوية INF درجة التحرير المالي الداخلي INLIB درجة التحرير المالي الخارجي EXLIB
دراسة بشرول فيصل	أثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الدول المغاربية المغرب، تونس والجزائر	إبراز أثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في عينة من الدول المغاربية	1990- 2017	باستخدام نماذج بانل	المعرض النقدي بمفهومه الواسع M3/GDP نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج الداخلي الخام "DCPS/GDP". و إجمالي القروض المقدمة من طرق القطاع المالي CF/GDP الإنفاق العمومي GE/GDP معدل التضخم INV معدل الانفتاح التجاري INF نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GPCG
دراسة سبكي وفاء وبوروشة كريم	أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي: دراسة لعينة من دول MENA	دراسة اثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في 5 دول من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	1990- 2015	نماذج بانل	النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي GDPG مؤشر عرض النقود M3 القروض الممنوحة للقطاع الخاص DCPS/GDP معدل التضخم INV الاستثمار الأجنبي المباشر FDI
دراستنا الحالية	اثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر	دراسة اثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر	1990- 2020	نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباينة ARDL	حجم الوساطة المالية إلى الناتج الداخلي الخام "M2/ GDP". نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج الداخلي الخام "DCPS/GDP". الاستثمار الأجنبي المباشر "FDI". الانفتاح التجاري "OPEN". نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي GDP

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الدراسات السابقة المذكورة سلفاً.

من خلال الجدول نلاحظ أن المتغيرات المستخدمة في الدراسات تختلف عن المتغيرات المستعملة في دراستنا الحالية, كما أن جميع الدراسات اعتمدت على نماذج بانل باعتبارها درست أكثر من دولة واحدة بينما دراستنا اعتمدت على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL, و تعتبر دراستنا احدث واقرب لتاريخنا الحالي .

جدول 06: علاقة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة المحلية.

مؤثرات الدراسة	أسلوب المعالجة	فترة الدراسة	الهدف من الدراسة	موضوع الدراسة	المؤثرات
					الدراسات
معدل النمو الاقتصادي EGR حجم الوساطة المالية إلى الناتج الداخلي الخام "M2/GDP" معدل التضخم INV الانفتاح التجاري OUV	منهجية التكامل المشترك	1990- 2016	تحديد أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر	أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر	بوشنتوف نوال وفتان الطيب
حجم الوساطة المالية إلى الناتج الداخلي الخام "M2/GDP" معدا إجمالي أشباه النقود إلى الناتج الداخلي الخام QM/GDP نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج الداخلي الخام "DCPS/GDP". الناتج الداخلي الخام GDP	اختبار التكامل المتزامن (cointegration)	1990- 2004	دراسة التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر	المالي وأثره على النمو الاقتصادي - حالة الجزائر -	شكوري سيدي محمد
نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج الداخلي الخام "DCPS/GDP". الناتج الداخلي الخام GDP الاستثمار الأجنبي المباشر "FDI". حجم الوساطة المالية إلى الناتج الداخلي الخام "M2/GDP". سعر الصرف الأصلي الاسمي NEER الانفتاح التجاري OUVT سعر الفائدة RINT معدل التضخم TINF	نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL	2001- 2019	دراسة أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر	التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر	دراسة عبد الصادق بن عبد الرحمن
حجم الوساطة المالية إلى الناتج الداخلي الخام "M2/GDP". نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج الداخلي الخام "DCPS/GDP". الاستثمار الأجنبي المباشر "FDI". الانفتاح التجاري "OPEN". نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي GDPP.	نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL	1990- 2020	دراسة أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر	أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر	دراستنا الحالية

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الدراسات السابقة المذكورة سلفا.

من خلال الجدول نلاحظ أن هذه الدراسات تختلف عن دراستنا في الإطار الزمني فدراستنا هي الأحدث, وتشارك في الإطار المكاني فكلها تدرس حالة الجزائر, وتتفق دراستنا مع دراسة الباحث عبد الصمد بن عبد الرحمن في أسلوب للمعالجة (ARDL), كما نميز بعض الاختلافات في المتغيرات المستخدمة للدراسة لكن الهدف منها مشترك.

جدول 07: علاقة الدراسات السابقة الأجنبية بدراستنا الحالية.

المؤشرات المستعملة في الدراسة	أسلوب المعالجة	فترة الدراسة	الهدف من الدراسة	موضوع الدراسة	المؤلف
					الدراسات
نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDCP القروض المقدمة للقطاع الخاص DCPS/GDP متغير وهمي لقياس التحرير المالي LIB	نماذج بائيل	1973- 2012	تحديد العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي في 58 دولة	التحرير المالي والنمو الاقتصادي	Syed Fareed Ullah and Shahid Mansoor Hashmi
نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDCP القروض المقدمة للقطاع الخاص DCPS/GDP الاستثمار الأجنبي المباشر FDI/GDP معدل التضخم INV/GDP نسبة الصادرات X/GDP	نماذج بائيل	1983- 1990	مدى تأثير التحرير المالي على النمو الاقتصادي في 30 دولة أفريقية	اثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في دول إفريقيا الجنوبية	Foluso A. Akinsola, Nicholas M. Odhiambo
نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDCP تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة FDI حجم الوساطة المالية M2/GDP القروض المقدمة للقطاع الخاص DCPS/GDP الحصة النسبية للبنوك التجارية بالنسبة للبنوك المركزية في تخصيص الادخار المحلي BANK نسبة رسملة السوق CAPB القيمة الإجمالية للمعاملات VTRAD	نماذج بائيل	1985- 2008	إظهار أن التحرير المالي كعامل محدد للتنمية المالية يمكن أن يحفز العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي دراسة في 69 دولة	التحرير المالي والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي	Saif Eddine Ayouni, Fakhri Issaoui, Salem Brahim
حجم الوساطة المالية إلى الناتج الداخلي الخام "M2/GDP". نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج الداخلي الخام "DCPS/GDP". الاستثمار الأجنبي المباشر "FDI". الانفتاح التجاري "OPEN". نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي GDPP.	نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL	1990- 2020	دراسة أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر	اثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر	دراستنا الحالية

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الدراسات السابقة المذكورة سلفاً.

من خلال الجدول نلاحظ أن جميع الدراسات اعتمدت على نماذج بانل باعتبارها درست أكثر من دولة واحدة بينما دراستنا اعتمدت على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) لأنها تدرس حالة الجزائر فقط، بينما المتغيرات المستخدمة في الدراسات تختلف عن المتغيرات المستعملة في دراستنا الحالية لاختلاف أهداف الدراسة، كما تختلف الدراسات في الإطار الزمني والأحدث هي دراستنا.

### خلاصة الفصل:

تترجم عملية النمو الاقتصادي بواسطة حدوث زيادة مستمرة في متوسط الفرد من الدخل الحقيقي، وقد فسرت أغلب النماذج التقليدية للنمو الاقتصادي انه يتحدد بعوامل اقتصادية تتمثل في الموارد الطبيعية، الموارد البشرية، ورأس المال، إلا أن نظريات النمو كانت تذهب بعيدا عن الواقع، خاصة إذا حاولنا إسقاط هذه الفروض على الدول النامية، بحيث أثبتت الدراسات النظرية والتطبيقية التي قدمها and Shaw McKinnon على العلاقة الايجابية للتحرير المالي على النمو الاقتصادي، ولقي موضوع التحرير المالي اهتماما وعرف نقاشا حادا جدا بين المفكرين والباحثين الاقتصاديين، وقد بينت أغلب الدراسات أن التحرير المالي يمكن أن يؤثر ايجابيا ومعنويا في النمو الاقتصادي للدول خاصة الدول النامية، وذلك في وجود بعض الشروط، في حين توصلت دراسات أخرى إلى عدم وجود أثر لسياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي. ففي الجزائر سمحت سياسة التحرير المالي وفقا لمنهج ماكنون وشاو بالتحرير معدلات الفائدة وإنشاء عدد من البنوك والمؤسسات المالية الخاصة الوطنية والأجنبية.

## الفصل الثاني:

دراسة قياسية لأثر التحرير

المالي على النمو

الاقتصادي.

## الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي.

تمهيد:

بعد التحليل النظري للتحرير المالي سنحاول في هذا الفصل القيام بالتحليل القياسي، حيث يتضمن هذا الفصل تحديد أهم المتغيرات الاقتصادية الأكثر تأثراً على النمو الاقتصادي وبالتالي سيتم الاعتماد على منهجية نموذج ARDL، من أجل تحديد وقياس اثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي وذلك من خلال التطرق إلى

مبحثين:

❖ المبحث الأول: الأدوات المستخدمة في الدراسة (نموذج ARDL).

❖ المبحث الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة.

### المبحث الأول: الأدوات المستخدمة في الدراسة (نموذج ARDL).

سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى عنصر من عناصر الدراسات القياسية ألا وهو نموذج ARDL والذي يعد نموذج ديناميكي يستعين باختبار الحدود كمقارنة بديلة للتكامل المشترك.

#### المطلب الأول: ماهية نموذج (ARDL).

أولاً: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية: تعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية خطوة أولية لابد القيام وذلك لعدة أسباب نذكر منها:

إذا كانت السلسلة الزمنية غير مستقرة: فهذا يعني أنها ستمكننا بدراسة الظاهرة قيد فترة الدراسة الحالية فقط، مما يجعل السلسلة الزمنية تدور في حلقة معينة، كما انه لا يمكننا تعميم النتيجة على فترات زمنية أخرى، ولا نستطيع استخدامه في أغراض التنبؤ ذلك لان السلسلة الزمنية غير مستقرة، ستكون ذات قيمة عملية ضعيفة جداً، بالإضافة إلى هذا قد نقع في مشكلة الانحدار الزائف أين يكون لدينا معامل تحديد  $R^2$  مرتفع، وقيمة إحصائية ستودنت T تعطى نتائج معنوية، ولكن النتيجة قد لا تكون لها معنى اقتصادي، هذا يأتي من أن نتائج الانحدار قد لا تكون متسقة. مما يجعل نتائج الاختبارات الإحصائية غير صحيحة.

أما السلاسل الزمنية المستقرة تكون الصدمات مؤقتة، وتأثيرهم عبر الزمن سوف يتلاشى كما تعود لقيم المتوسط في المدى الطويل.

ثانياً: اختبارات الكشف عن جذر الوحدة في السلاسل الزمنية: نذكر منها:

1. اختبارات ديكي فولر (Dickey Fuller-1979): ويعتمد هذا الاختبار على ثلاث عناصر والمتمثلة كالاتي:

صيغة النموذج؛

حجم العينة؛

مستوى المعنوية؛

ويستخدم في إجراء هذا الاختبار ثلاث نماذج مختلفة تتمثل في:

• النموذج الأول: وهذا النموذج خالي من حد الثابت ومتغير الاتجاه الزمني، ويكتب على الشكل التالي:

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t \text{ او } Y_t = \phi Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

## الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي.

- النموذج الثاني: وهذا النموذج خالي من متغير الاتجاه الزمني, ويكتب على الشكل التالي:

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + c + \varepsilon_t \text{ او } Y_t = \varphi Y_{t-1} + c + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

- النموذج الثالث: ويحتوي هذا النموذج على كل من الثابت ومتغير الاتجاه الزمني, ويكتب على الشكل التالي:

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + bt + c + \varepsilon_t \text{ او } Y_t = \varphi Y_{t-1} + bt + c + \varepsilon_t \dots \dots \dots (3)$$

ولإجراء اختبار DF وتحقق من فرضية العدم  $H_0$  والتي تعني المتغير له مسلك عشوائي, بينما الفرضية الثانية فتعني انه مستقر, حيث تقوم هذه الطريقة على تقدير المعالم  $\varphi$ , ونلرمز لها بالرمز  $\hat{\varphi}$  للنماذج الثلاثة بعدما نقوم بحساب  $t_{\hat{\varphi}}$  الذي يمثل اختبار ستودنت "Student" وتقدير صيغة النموذج الأول نتحصل على المعادلة التالية:

$$t_{\hat{\varphi}} = \frac{\hat{\varphi}}{\sigma_{\hat{\varphi}}} \dots \dots \dots (4)$$

وبعدها نقارن قيمة المحسوبة بالجدولية فنأخذ القرار حسب الحالتين التاليين:

- الحالة الأولى: إذا كانت  $t_{\hat{\varphi}}$  المحسوبة  $< t_{\hat{\varphi}}$  الجدولية نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل وبالتالي تكون السلسلة ساكنة أو مستقرة.
- الحالة الثانية: إذا كانت  $t_{\hat{\varphi}}$  المحسوبة  $> t_{\hat{\varphi}}$  الجدولية نقبل فرضية العدم وبالتالي تكون السلسلة غير ساكنة أو غير مستقرة ويجب ان نراعي هنا اننا نقارن القيم المطلقة لكل من  $t$  المحسوبة و  $t$  الجدولية بغض النظر عن الإشارة.

2. اختبار ديكي فولر الموسع "Augmented Dickey Fuller (ADF)": طور ديكي فولر (1981) اختبار يسمى باختبار ديكي فولر المطور (ADF) وهو يحمل نفس خصائص DF, إلا انه يختلف معه في طريقة التقدير فهو يقترح تعديل لاختبارات متباطئات إضافية للمتغير التابع من اجل التخلص من الارتباط الذاتي, وطول المتباطئات في النماذج الثلاث يتحدد بمعيار أكايك "Information Criterions Akaike" وشوارتز Schwartz Bayesian "Criterions" إذ يستخدم الفروقات ذات الفجوة الزمنية  $1 + j - Y_t$ , ويتم ادراج عدد من الفروقات ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي, كما انه يركز على فرضية  $|\varphi| < 1$ , ويعتمد في عملية التقدير على طريقة المربعات الصغرى.

## الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي.

3. اختبار فيليبس وبيرون "Phillios and Perron Test (1988)": واعتمد الباحثان في هذا الاختبار على نفس التوزيعات المحدودة لاختبار DF و ADF, كما أن الاختبار يأخذ بعين الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء, في حين نجد أن اختبار ADF مبني على افتراضات أن حد الخطأ مستقل إحصائياً, ويتضمن ثابت. ولهذا السبب عند استخدام اختبار ADF يجب التأكد من أن حد الخطأ غير مرتبط وأنه يتضمن تباين ثابت. أما اختبار PP فهو يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية.

ثالثاً: تعريف منهجية تقدير مقارنة الانحدار الذاتي ذي الإبطاء الموزع Autoregressive Distributed Lag (ARDL): طور كل (1996) pesaran and al, pesaran(1997), pesaran and Shin, (1995), عوضاً عن دراسة التكامل وفقاً لاختبار جوهانس ونماذج تصحيح الخطأ (ECM), بحيث تسمح هذه المقاربة بتقدير العلاقة قصيرة الأجل بغض النظر عن شرط تساوي درجات تكامل السلاسل (I)(0), (I)(1) وعدم تساوي درجة تكامل السلاسل الزمنية إلى (I)(2), حيث يعطي لنا الشكل العام لنموذج ARDL(p,q1,q2) في حالة وجود متغيرين تفسيرين كما في المعادلتين التاليتين:

$$Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 Y_{t-1} + \dots + \alpha_p Y_{t-p} + \beta_0 X_{1t} + \dots + \beta_{q1} X_{1t-q1} + \gamma_0 X_{2t} + \dots + \gamma_{q2} X_{2t-q2} \varepsilon_t \dots (5)$$

$$Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^p \alpha_i Y_{t-i} + \sum_{j=0}^{q1} \beta_j X_{1t-j} + \sum_{k=0}^{q2} \gamma_k X_{2t-k} + \varepsilon_t \dots (6)$$

ولاختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشترك طور كل من pesaran et al, 2001 في المنهجية القياسية لنموذج الانحدار الذاتي للمبطنات الموزعة (ARDL), منهجية حديثة في نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECUM), إذ تعتمد هذه الطريقة على القيم الماضية للمتغيرات في عملية التقدير, وتعرف هذه الطريقة بمنهج اختبار الحدود bounds Test, حيث يتم صياغة نموذج (UECUM) ضمن إطار نموذج ARDL وبافتراض وجود متغيرين  $Y$  متغير تابع و  $X$  متغير مستقل نتحصل على الصيغة الدالية التالية:

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^p \alpha_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{j=0}^{q1} \beta_j \Delta X_{1t-j} + \sum_{k=0}^{q2} \gamma_k \Delta X_{2t-k} + \lambda_1 Y_{t-1} + \lambda_2 X_{1t-1} + \lambda_3 X_{2t-1} + \varepsilon_t \dots (7)$$

## الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي.

أين تمثل كل من  $\lambda_1$  و  $\lambda_2$  و  $\lambda_3$  معاملات علاقة طويلة المدى، بينما تمثل كل من  $\alpha_i$  و  $\beta_j$  و  $\gamma_k$  معاملات علاقة قصيرة المدى، وتكون معلمة المتغير التابع المبطنة لفترة واحدة على يسار المعادلة، أما  $\alpha_0$  الجزء القاطع،  $\varepsilon_t$  أخطاء الحد العشوائي.<sup>34</sup>

وتمتاز منهجية ARDL للتكامل المشترك عن أساليب التكامل المشترك الأخرى مثل: Engel and Granger(1987) و Johansen(1988)، Johansen\_Juselius بمايلي:

- هو لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية جميعها متكاملة من نفس الدرجة  $I(0)$  أو  $I(1)$  فالشرط الوحيد لتطبيق هذا النموذج أو المنهجية هو ألا تكون درجة تكامل أي من المتغيرات من الدرجة الثانية  $I(2)$ .
- يعتبر هذا الأسلوب هو أكثر قوة نسبياً في العينات الصغيرة التي تتضمن بين 30-80 مشاهدة فقد لاحظ(Kremers and al, 1992) انه في حالة صغر حجم العينة، فانه من الصعوبة وجود تكامل مشترك بين المتغيرات غير المستقرة.
- يطبق نموذج ARDL إطار نمذجة من العام إلى الخاص من خلال اتخاذ عدد كافي من فترات الإبطاء للحصول على عملية توليد البيانات. وهو يقدر عدد  $k(\rho + 1)$  من الانحدارات بغرض الحصول على طول فترة الإبطاء المثلى لكل متغير، حيث  $\rho$  هي اقصى فترة ابطاء يمكن ان تستخدم و  $k$  هو عدد المتغيرات الداخلة في المعادلة، ويتم اختيار النموذج على معايير إحصائية مختلفة مثل: معيار Akaike أو Schwarz أو Haannan-Quinn.
- تعاني النماذج التقليدية لاختبارات التكامل المشترك من مشكلة الارتباط الداخلي، في حين يستطيع نموذج ARDL التمييز بين المتغيرات التابعة المستقلة والقضاء على المشاكل التي قد تطرأ بسبب وجود الارتباط الذاتي.
- كما يستطيع نموذج ARDL تقدير العلاقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل في آن واحد أي في معادلة واحدة بعد اخذ عدد كافي من التأخيرات المناسبة، كما يقدم تقديراً غير متحيز وذو كفاءة. والاستعمال الأكثر ملاءمة لنموذج ARDL هو أن يستند على إطار المعادلة الواحدة.
- إمكانية تطبيق منهجية اختبار الحدود للتكامل المشترك (ARDL Bound Testing Approach to Cointegration) بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات المستقلة  $I(0)$  أو  $I(1)$ .<sup>35</sup>

<sup>34</sup>فاطمة الزهراء بن صغير، تكنولوجيا الطاقات المتجددة كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر -دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة- 1980-2015، اطروحة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصاد كلي وقياسي، جامعة قليعة تيبازة، 2020، ص 140-145.

<sup>35</sup>عبد الصمد بن عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص 215-216.

## الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي.

رابعاً: خطوات تطبيق منهجية الانحدار الذاتي ذي الإبطاء الموزع ARDL: تتمثل الخطوات كالتالي:

1. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية: وتعد خطوة أولية وضرورية لابد القيام بها قبل عملية تقدير النموذج، وذلك باستعمال اختبارات جذر الوحدة للكشف عن درجة استقرارية السلاسل الزمنية هل هي متكاملة عند  $I(0)$  أو  $I(1)$  أو ما بين الدرجة واحد والصفر، وإنها لا تتعدى درجة التكامل من الدرجة الثانية  $I(2)$ .

2. تحديد درجة الإبطاء النموذج: حتى يتم تقدير النموذج الرياضي لابد من اختيار درجات التأخير الملائمة لكل متغيرة وفقاً لمعايير AKAIC(AIC) و SCHWARTZ(SC) إذ يتم اختيار طول الفترة طبقاً لأصغر قيمة لكل من المعيارين.

3. اختبار الحدود (Bounds test): ليتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ وفقاً لمنهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع، لابد من المرور عبر اختبار الحدود (Bounds test)، لمعرفة ما إذا كانت توجد علاقة طويلة الأمد بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

وتقوم نتائج اختبار الحدود (bounds test) على اختبار صحة الفرضيتين التاليتين:

$$H_0: \text{عدم وجود علاقة طويلة الأجل} \quad H_1: \text{وجود علاقة طويلة الأجل}$$

ويتم رفض فرضية عدم وجود علاقة طويلة الأجل إذا ما كانت إحصائية فيشر المحسوبة أقل من الحد الأعلى للحدود الموضوعية.

4. تقدير النموذج ARDL: فمن خلال هذا التقدير نتحصل على نموذج تصحيح الخطأ غير مقيد، والعلاقة قصيرة المدى وطويلة المدى في آن واحد، حيث يمكننا بتقدير سواء في المدى الطويل ثم المرور بالمدى القصير ونموذج تصحيح الخطأ والعكس.

والغرض من هذه الاختبارات هو التأكد من أن النموذج لا يعاني من مشاكل قياسية.

1. اختبار Breusch-Godfrey: ويعتمد هذا الاختبار على مضاعف لاغرانج، والذي بدوره يسمح باختبار

وجود ارتباط ذاتي من الدرجة أكبر من الواحد، ولإجراء هذا الاختبار هناك ثلاث طرق نذكرها كالآتي:

- تقدير النموذج العام بطريقة المربعات الصغرى ثم حساب البواقي  $\hat{\epsilon}_t$ .
- تقدير المعادلة الوسطية التالية:

$$\epsilon_t = \beta_0 + \beta_{t1}X_{t1} + \dots + \beta_kX_{tk} + \rho_1\epsilon_{t-1} + \rho_2\epsilon_{t-2} + \dots + \rho_p\epsilon_{t-p} + \mu_t \dots (8)$$

مع العلم أننا سنفقد بالاستعمال هذه المعادلة، وبعد عملية التقدير نقوم بحساب معامل التحديد الخاص بهذه المعادلة  $R^2$ .

نختبر فرضية استقلالية الأخطاء  $H_0: \rho_1 = \rho_2 = \dots = \rho_p = 0$

إذ يتم لنا اختبار هذه الفرضية من خلال حساب إحصائية LM والتي قيمتها تساوي  $(n - p) \times R^2$  والتي تتبع التوزيع  $X^2$  بدرجة حرية  $p$ ، فإذا حصلنا على قيمة LM أكبر من  $X^2(p)$  فإننا نفرض فرضية العدم  $H_0$ .

2. اختبار Breusch-Pagan-Godfrey: وقد تم تقديم هذا الاختبار عام 1989، وهو يقوم على الكشف

مشكلة عدم ثبات التباين الحد العشوائي Heteroscedasticity، والتي تتمثل في تغير الحد العشوائي مع تغير قيم المتغير التفسيري، أي أن هناك ارتباط بين الحد العشوائي والمتغير التفسيري، وبالتالي الإخلال بإحدى الافتراضات الأساسية لعمليات التقدير بطريقة المربعات الصغرى، والمتمثل في ثبات تباين الحد العشوائي والذي يطلق عليها Homoscedasticity.

وبإخلال هذا الافتراض يجعل من عملية التقدير OLS تتصف بعدم الكفاءة، وإن كانت تتصف بعدم التحيز والاتساق، ويعد اختبار Breusch-Pagan-Godfrey إحدى الاختبارات المستعملة في الكشف عن هذا المشكل، والذي يعتمد بدوره كذلك على فكرة مضاعف لاغرانج، حيث يقوم بتقدير ما يسمى بالانحدار المساعد، وذلك من أجل اختبار مدى وجود علاقة جوهرية بين  $e_t^2$  والذي يمثل تباين الحد العشوائي والمتغير  $X_t$  والتي تمثل بعض أو كل المتغيرات التفسيرية في النموذج، فبعد عملية التقدير نتحصل على القيمة  $\frac{e_t^2}{\hat{\sigma}^2}$  ويتم اختبار فرضية العدم والتي تنص على:

$$H_0 = \alpha_1 = \alpha_2 \dots = \alpha_p = 0$$

## الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي.

وبمقارنة القيم المقدرة لمجموع مربعات الانحدار بإحصائية  $X_{p,a}^2$  فإذا كانت اقل نقبل فرضية العدم وبالتالي لا توجد مشكلة عدم ثبات التباين والعكس صحيح.

3. اختبار Ramsey RESET: ويعد هذا الاختبار من بين الاختبارات الكشف والتشخيص عن الأخطاء، والتي

تؤدي بدورها على التعرف على مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج، فحسب Ramsey اعتبر أن للأخطاء موصفات مختلفة كالمغيرات المحذوفة، عدم صحة المعادلة، (العلاقة بين X و U) ويتم التأكد من ملائمة تحديد النموذج من خلال حساب إحصائية F حيث يتم قبول فرضية العدم والتي تنص على أن "الدالة لا تعاني من مشكلة عدم التحديد" في حالة ما إذا كانت إحصائية F المحسوبة اقل من المحذوفة وإذا كان العكس نرفض  $H_0$  ونقبل بفرض البديل أي "الدالة تعاني من مشكلة عدم التحديد".<sup>36</sup>

<sup>36</sup> بن صغير فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص145-147.

المبحث الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة

المطلب الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة ودراسة الاستقرار:

نستخدم في هذه الدراسة عينة من بيانات الجزائر المتعلقة بالتحرير المالي والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2020/1990 و المبينة في الملحق 2 , وتم تقسيم المتغيرات كالتالي:

المتغيرات المستقلة:

- حجم الوساطة المالية إلى الناتج الداخلي الخام "M2/PIB".
- نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج الداخلي الخام "DCPS/GDP".
- الاستثمار الأجنبي المباشر "FDI".
- الانفتاح التجاري "OPEN".

المتغير التابع:

- نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي GDPP.

أولاً: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

تعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية خطوة أولية, لا بد التطرق إليها قبل تطبيق منهجية ARDL. و لقد تمت دراسة استقرارية السلاسل الزمنية بالاستعانة باختبار كل من اختبار ديكي فولر الموسع -Augmented Dickey Fuller (ADF), و ذلك من اجل التخلص من الارتباط الذاتي للأخطاء, كما تم كذلك الاستعانة باختبار فليب بيرون Philip-Perron test و ذلك من اجل التأكد من درجة استقرارية السلاسل الزمنية, كما يناسب اختبار PP عندما يكون لدينا حجم العينة الصغيرة ولنتأكد من نتائج اختبار ADF.

## الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي.

جدول 08: اختبار "ADF" و "PP" عند المستوى.

النتيجة	اختبار ADF			اختبار PP			المتغيرات
	وجود قاطع	وجود قاطع والاتجاه العام	عدم وجود قاطع والاتجاه العام	وجود قاطع	وجود قاطع والاتجاه العام	عدم وجود قاطع والاتجاه العام	
غير مستقرة	-1.394 0.571	-1.791 0.683	-1.381 0.151	-1.937 0.311	1.307 -	-1.984 0.046	GDPP
غير مستقرة	-0.252 0.920	-3.159 0.111	0.799 0.880	0.067 0.957	2.977 -	1.355 0.975	M2/GDP
مستقرة	-4.072 0.003	-5.543 0.0005	-2.778 0.007	-3.874 0.006	15.01 -6	3.8742 -	DCPS/GDP
مستقرة	-5.228 0.0002	3.3377 -	-3.997 0.0003	-5.327 0.0001	6.762 -	-4.260 0.0001	OPEN
غير مستقرة	-2.796 0.07	-2.732 0.231	-1.345 0.161	-2.656 0.093	2.589 -	-1.175 0.093	FDI

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على الملحق 3

## الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي.

جدول 09: اختبار "ADF" و "PP" عند الفرق الأول.

النتيجة	اختبار ADF			اختبار PP			المتغيرات
	وجود قاطع	وجود قاطع والاتجاه العام	عدم وجود قاطع والاتجاه العام	وجود قاطع	وجود قاطع والاتجاه العام	عدم وجود قاطع والاتجاه العام	
مستقرة	-7.367 0.000	-8.105 0.000	-7.498 0.000	-7.490 0.000	-9.178 0.000	-7.631 0.000	GDPP
مستقرة	-4.614 0.0010	-4.934 0.0024	-4.775 0.000	-5.742 0.0001	-9.013 0.000	-4.722 0.000	M2/GDP
/	/	/	/	/	/	/	DCPS/GDP
/	/	/	/	/	/	/	OPEN
مستقرة	-7.177 0.000	-5.817 0.0003	-5.789 0.0000	-8.299 0.000	11.093 - 0.000	-8.072 0.000	FDI

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على الملحق 4

تشير نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع ADF و فيليبس-بيرون PP , المبينة في الجدول أعلاه إلى أن جميع متغيرات النموذج غير مستقرة في المستوى ولها جذر وحدة I(1), ما عدا المتغير DCPS/GDP المستقر في المستوى I(0), وكذلك المتغير OPEN مستقر عند المستوى I(0), أما بالنسبة للفرق الأول تكون جميع المتغيرات مستقرة. وبذلك كل من طريقي المربعات الصغرى العادية والتكامل المشترك و تصحيح الخطأ غير مناسبين لتقدير العلاقة, بينما يعتبر أسلوب نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد هو الأنسب.

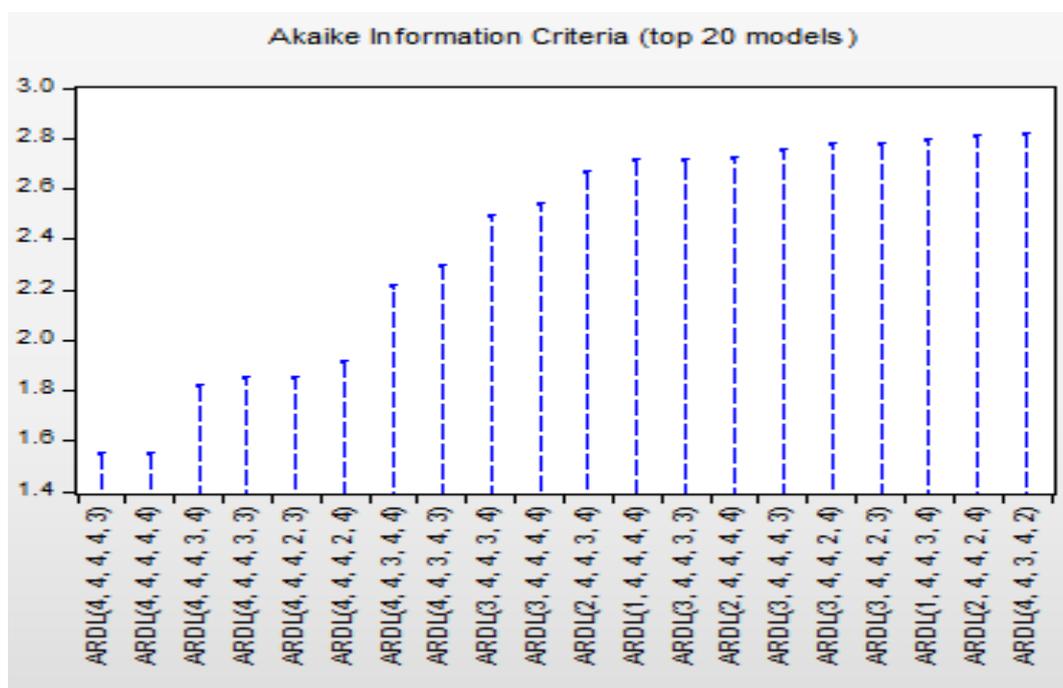
## الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: نتائج الدراسة.

أولاً: اختبار فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في تقدير نموذج ARDL :

بالاعتماد على خاصية الاختيار الأتوماتيكي في برنامج Eviews 10، بعد وضع العدد الأقصى للتأخيرات مع مراعاة الحفاظ على أقصى قدر من المعلومات، تم الحصول على درجات التأخير التالية وفقاً لترتيب المتغيرات في الكتابة الرياضية (4.4.4.4.3) ARDL (انظر الشكل التالي).

الشكل 06: اختبار درجة التأخير.



المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على برنامج Eviews10.

## الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي.

جدول 10: نتائج اختبار الحدود (bounds test).

إحصائية الاختبار	القيمة الإحصائية	عدد المتغيرات
إحصائية فيشر	9.767799	4
القيم الحرجة للاختبار		
مستوى المعنوية	الحد 0	الحد 1
10%	2.2	3.09
5%	2.56	3.49
2.5%	2.88	3.87
1%	3.29	4.37

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق 6

يتبين من خلال الجدول أعلاه، أن القيمة الإحصائية لفيشر المحسوبة تفوق قيم الحد الأعلى للقيم الحرجة عند مستويات المعنوية الإحصائية، وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل فرضية وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.

## الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي.

ثانياً: تقدير نموذج تصحيح الخطأ للانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع ARDL Error Correction Model:

أكد اختبار الحدود على وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات, و تم تقدير علاقة التكامل المشترك للانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع ARDL والتي يمكن صياغتها رياضياً كالتالي:

$$EC = GDPP - (0.3234 * M2/GDP - 0.6334 * DCPS/GDP - 0.0596 * OPEN + 1.3059 * FDI - 9.6189)$$

1. نتائج تقدير نموذج ARDL في الأمد الطويل: وبتطبيق منهجية ARDL وذلك بالاستعانة ببرنامج Eviews

10 ، كانت نتائج التقدير المتحصل عليها في الأمد الطويل موضحة كما يلي:

جدول 11: نتائج تقدير نموذج ARDL في الأمد الطويل.

العلاقة طويلة المدى				
المتغيرات	المعاملات	الانحراف المعياري	إحصائية ستيودنت	الاحتمال
M2-GDP	0.323	0.017	4.522	0.020
DCPS-GDP	-0.633	0.116	-5.451	0.012
OPEN	-0.059	0.025	-2.298	0.105
FDI	1.305	0.364	3.585	0.037
C	-9.618	2.977	-3.231	0.048

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على الملحق 8

من خلال جدول تقدير المعاملات طويلة الأجل تشير النتائج إلى ما يلي:

وجود علاقة موجبة و ذات معنوية إحصائية عند مستوى 5% بين حجم الوساطة المالية والنتاج المحلي الإجمالي للفرد حيث زيادة الوساطة المالية بوحدة واحدة سوف تؤدي إلى زيادة قيمة الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.32 وحدة وهذا ما يدل على أهمية القطاع المالي في الاقتصاد الجزائري.

كما نلاحظ وجود علاقة موجبة ذات معنوية إحصائية عند مستوى 5% بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الناتج المحلي الإجمالي للفرد فزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى زيادة قيمة الناتج المحلي بـ 130.5% و هذا ما يوضح لنا التأثير الكبير للاستثمار الأجنبي على القطاع المالي في الجزائر.

## الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي.

و بالنسبة لنسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج الداخلي الخام تكون ذات علاقة سالبة معنوية إحصائية عند مستوى 5% مع الناتج المحلي الإجمالي للفرد حيث تؤدي زيادة نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج الداخلي الخام إلى نقصان الناتج المحلي ب 63.3% و هذا ما يوضح لنا التأثير السلبي للقروض الموجهة للقطاع الخاص على الاقتصاد الجزائري.

أما فيما يتعلق بالعلاقة الانفتاح التجاري و الناتج المحلي الإجمالي للفرد على وجود علاقة سالبة غير معنوية عند مستوى 5% حيث يؤدي الانفتاح التجاري إلى نقصان الناتج المحلي ب 5.9% مما يوضح لنا الأثر السلبي الكبير للانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري.

## الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي.

2. نتائج تقدير نموذج ARDL في الأمد القصير: وتطبيق منهجية ARDL وذلك بالاستعانة ببرنامج

EvIEWS 10 ، كانت نتائج التقدير المتحصل عليها في الأمد القصير موضحة كما يلي:

جدول 12: نتائج تقدير نموذج ARDL في الأمد القصير.

علاقة الأمد القصير				
الاحتمال	إحصائية ستيودنت	الانحراف المعياري	المعاملات	المتغيرات المفسرة
0.693	-0.434	0.075	-0.033	D(GDPP(-1))
0.191	1.682	0.057	0.097	D(GDPP(-2))
0.005	7.128	0.055	0.394	D(GDPP(-3))
0.005	7.405	0.024	0.178	D(M2-GDP)
0.038	-3.526	0.033	-0.119	D(M2-GDP(-1))
0.120	-2.155	0.029	-0.063	D(M2-GDP(-2))
0.009	-13.442	0.024	-0.323	D(M2-GDP(-3))
0.001	-12.119	0.090	-1.097	D(DCPS-GDP)
0.146	1.951	0.094	0.185	D(DCPS-GDP(-1))
0.004	7.862	0.037	0.294	D(DCPS-GDP(-2))
0.011	5.566	0.034	0.190	D(DCPS-GDP(-3))
0.192	1.675	0.006	0.010	D(OPEN)
0.003	8.401	0.008	0.071	D(OPEN(-1))
0.012	-5.361	0.007	-0.039	D(OPEN(-2))
0.022	-4.336	0.007	-0.033	D(OPEN(-3))
0.166	1.819	0.220	0.400	D(FDI)
0.231	-1.496	0.280	-0.419	D(FDI(-1))
0.007	-6.544	0.265	-1.744	D(FDI(-2))
0.001	-12.501	0.135	-1.687	coinEq (-1)*
Prob-F= 0.020816.02F=		DW=2.088		R <sup>2</sup> = 99.10%

## الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي.

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على الملحق 7

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر أولاً إلى قوة ارتفاع قيمة معامل التحديد مما يدل على ارتفاع القدرة التفسيرية للنموذج، حيث نجد أن المتغيرات المستقلة تفسر ما مقداره 99.10% من المتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي، و هو ما يدل على قوة ارتباط المتغيرات المفسرة بالمتغير التابع كما تشير النتائج إلى أن العلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات المفسرة ليست زائفة، حيث بلغت قيمة اختبار F لمعنوية معامل التحديد إلى 16.02، و هي معنوية عند مستوى الدلالة و هو ما تأكده القيمة الاحتمالية لاختبار F حيث وصلت إلى 0.0208 وهي اقل من 5%. وتشير نتيجة قيمة معامل تصحيح الخطأ  $-1.687 = \text{coinEq}(-1)$  أنها معنوية عند 5% و بإشارة سالبة وهذا يدل على قوة العلاقة التوازنية طويلة الأجل وان آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج حيث تعكس هذه المعلمة سرعة تكيف النموذج للانتقال من اختلالات الأجل القصير إلى التوازن في الأجل الطويل، حيث تقيس قيمة  $ECM = 0.135$  أن نصيب الفرد من الناتج المحلي يعتدل نحو قيمته التوازنية بنسبة 1.68 وحدة، أي أنه لما ينحرف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1) -Q عن قيمته التوازنية في المدى البعيد فإنه يتم تصحيح ما قدره 1.68 من هذا الانحراف في الفترة الحالية.

أما عن تأثير المتغيرات فاحتمال المتغيرين حجم الوساطة المالية "M2/GDP" و نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص "DCPS/GDP" صغير، بالتالي يمكن الاعتماد عليهما في التحليل الاقتصادي كمتغيرات مفسرة للنموذج، أما المتغيرين الانفتاح التجاري و الاستثمار الأجنبي المباشر فكانت قيمتهما الاحتمالية كبيرة، و هناك علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي لنصيب الفرد و حجم الوساطة المالية بحيث كلما ارتفع حجم الوساطة المالية بدرجة واحدة يزيد نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي ب 0.178 وحدة نقدية و كذلك الأمر بالنسبة للانفتاح التجاري و الاستثمار الأجنبي المباشر فكلاهما عند الارتفاع بدرجة واحدة يزيد نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي ب 0.010 و 0.400 وحدة نقدية على التوالي، و هناك كذلك علاقة عكسية بين نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص و نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي بحيث كلما ارتفع "DCPS/GDP" بدرجة واحدة ينخفض GDPP ب 1.097 وحدة نقدية.

3. تشخيص النماذج القياسية المستخدمة في الدراسة: ولتأكد عدم وجود مشاكل قياسية في النموذج، نلخص في الجدول التالي أهم الاختبارات التي تساعدنا على الحكم على مدى دقة النموذج، فكانت نتائج اختبارات الفحص القياسي كما يلي:

جدول 13: تشخيص النموذج.

Ramsey's reset test	Heteroscedasticity Test : Breusch-Pagan-Godfrey	Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Tes:
F=1.876 0.182	Prob-Chi-square(23)=0.684 Prob-Chi-square(23)=1.000	F=0.231 (0.827)

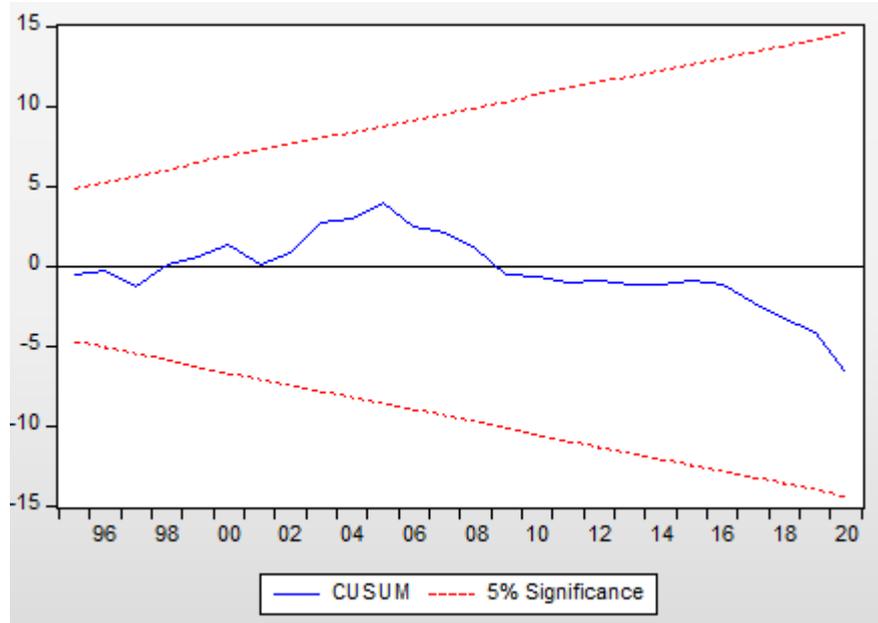
المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على الملحق 9, 10 و 11.

بعد تقدير نموذج ARDL تشير نتائج الاختبارات الإحصائية الموضحة في الجدول، أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي المتسلسل، وما يؤكد لنا هذه النتيجة اختبار فرضية عدم ارتباط البواقي بواسطة اختبار Breusch-Godfrey، وتشير قيمة احتمال إحصائية (F) إلى 0.827 وهي أكبر من 5%، وبالتالي نقبل فرضية عدم أي عدم وجود ارتباط خطي بين الأخطاء، كذلك فقد تم اختيار فرضية تجانس تباين الأخطاء Heteroscedasticity، بالاستعانة باختبار Breusch-Pagan-Godfrey والذي أظهرت نتائجه ثبات فرضية تجانس تباين الأخطاء، حيث تشير قيمة احتمال Chi-square(23) إلى 1.000 وهي أكبر من 5% وبالتالي نقبل فرضية عدم القائلة بتجانس تباين الأخطاء، وفيما يخص ملائمة الشكل الدالي للنموذج وبالاستعانة باختبار Ramsey Reset، فقد تبين لنا ملائمة الشكل الدالي للنموذج حيث بلغت القيمة الإحصائية  $F=1.876$  وهو ما تؤكد القيمة الإحصائية F حيث وصلت 0.182 وهي أكبر من 5%، وبالتالي نقبل فرضية عدم القائلة " لا تعاني الدالة من مشكلة عدم التحديد " وعليه قد أظهرت النتائج على العموم أن النموذج خالي من المشكلات القياسية.

4. اختبار استقرار النموذج:

ومن خلال الشكلين يتبين لنا نتائج الاختبارات المذكورين إلى استقرار النموذج خلال فترة 2010-2020 وهي الفترة التي بينت لنا أن لسياسة التحرير المالي اثر على النمو الاقتصادي، حيث تقع القيم الإحصائية للاختبار معبرا عنها بالخط المنعرج، وداخل الحدود الحرجة والمعبر عنها بالخطوط المستقيمة، وذلك عند مستوى معنوية 5%.

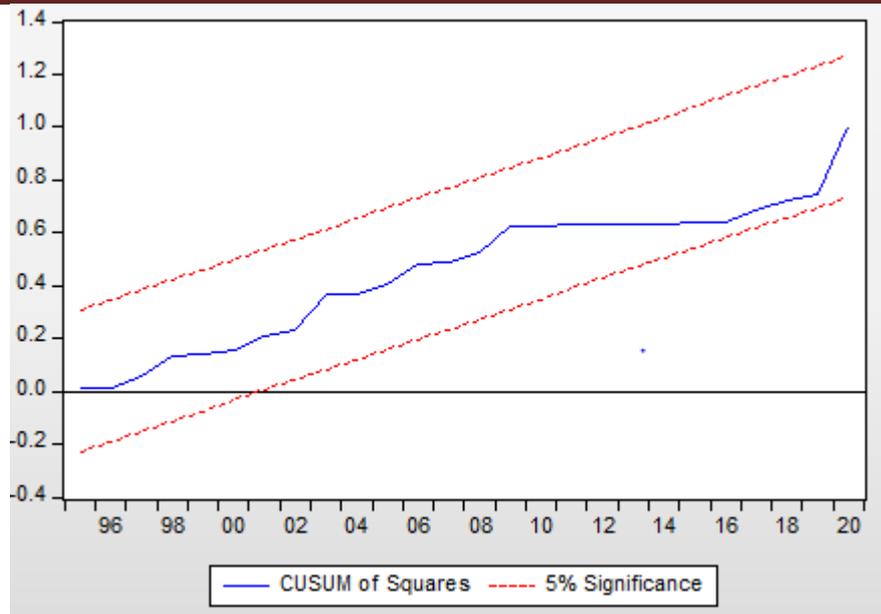
الشكل 07: نتائج اختبار CUSUM.



المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على برنامج EViews10

الشكل 08: نتائج اختبار CUSUM of Squares.

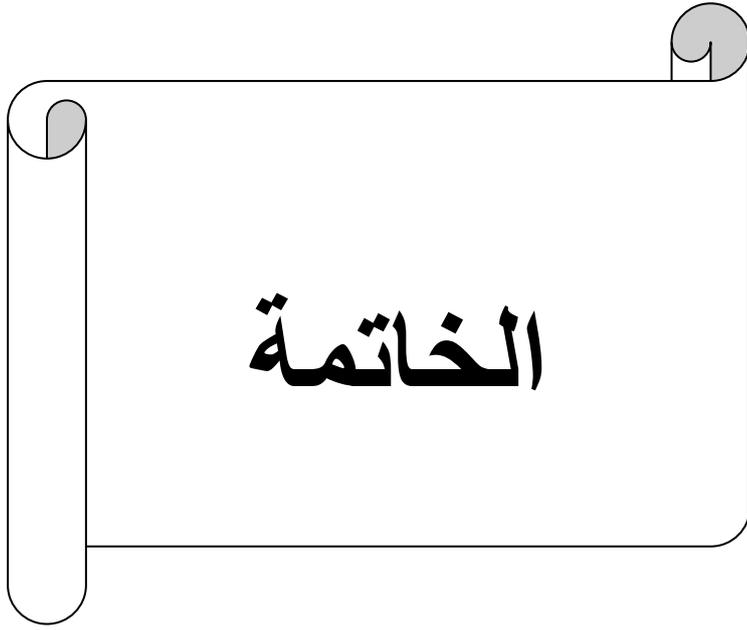
## الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي.



المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على برنامج EViews10

من خلال هذه الدراسة والتي سعينا فيها لدراسة اثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990، و توصلت نتائج تقدير نموذج ARDL إلى وجود علاقة توازنية طويلة وقصيرة الأجل بين المتغيرات ومن خلال اختبار الحدود نجد أن القيمة الإحصائية لفيشر المحسوبة تفوق قيم الحد الأعلى للقيم الحرجة عند مستويات المعنوية الإحصائية، وعليه توصلنا إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، و يمكن قبول النموذج من الناحية الإحصائية باعتبار أن النظرية تتوافق والنتائج المحصل عليها، حيث أن أغلبية المؤشرات ذات علاقة معنوية تساهم في النمو الاقتصادي في الجزائر.

كما بينت النتائج أن ارتفاع حجم الوساطة المالية إلى الناتج المحلي الخام والانفتاح التجاري يساهمان بنسبة صغيرة في النمو الاقتصادي للجزائر بحيث هناك علاقة طردية بينها وبين نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، وكذلك مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في النمو الاقتصادي في الجزائر بنسبة اكبر وذلك راجع إلى ارتفاع مداخيل البترول بالأساس، أما نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج الداخلي الخام فتشكل علاقة عكسية مع نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي.



سعت الجزائر كغيرها من الدول النامية إلى تبني اقتصاد السوق و تحرير تدريجي لنظامها المالي, فكان صدور قانون النقد والقرض بمثابة نقطة تحول في مسار الإصلاحات المالية والمصرفية في الجزائر, وبمثابة البداية الحقيقية لتطبيق سياسة التحرير المالي, وبعد تناولنا لهذا الموضوع المعنون بـ "اثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020" والذي حاولنا الإحاطة بكل جوانبه من خلال الفصلين السالف ذكرهما, حيث توصلنا إلى مجموعة من النتائج التي بواسطتها يمكننا الإجابة عن الإشكالية العامة, الأسئلة الفرعية واختبار صحة الفرضيات من عدمها.

**أولاً: دراسة صحة الفرضيات.**

**الفرضية الأولى:** عاكست الفرضية الأولى توقع الدراسة بحيث اثر مؤشر نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص أثرت بشكل سلبي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

**الفرضية الثانية:** تأكدت صحة الفرضية الثانية بحيث أثرت مؤشرات التحرير المالي الخارجية بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي

**الفرضية الثالثة:** تأكدت صحة الفرضية الثالثة لان معدل النمو ارتفع بعد تطبيق سياسة التحرير المالي.

**الفرضية الرابعة:** توجد علاقة معنوية موجبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي وبهذا نؤكد صحة الفرضية.

**ثانياً: نتائج الدراسة.**

من خلال الدراسة التي قمنا بها والفصلين النظري والتطبيقي توصلنا إلى مجموعة من النتائج:

- (1) يؤثر التحرير المالي إيجاباً على النمو الاقتصادي في الجزائر؛
- (2) لا تؤثر كل المؤشرات المدروسة بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر؛
- (3) هناك علاقة عكسية بين نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص ونمو نصيب الفرد من الناتج المحلي؛
- (4) يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير في رفع الناتج المحلي؛
- (5) الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد بالأساس على عوائد المحروقات؛
- (6) العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع حقيقة بحيث نجد أن مؤشرات التحرير المالي تفسر نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي بما مقداره 99.10%.

- (7) احتمال المتغيرين حجم الوساطة المالية "M2/GDP" و نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص "DCPS/GDP" (مؤشرات التحرير المالي الداخلية) صغير, بالتالي يمكن الاعتماد عليهما في التحليل الاقتصادي كمتغيرات مفسرة للنموذج؛
- (8) المتغيرين الانفتاح التجاري و الاستثمار الأجنبي المباشر (مؤشرات التحرير المالي الخارجية) كانت قيمتهما الاحتمالية كبيرة في الأجل القصير على الأجل الطويل وبالتالي فلا يمكن أن نعتمد عليهما بشكل كامل في تفسير النموذج في الأجل القصير؛
- (9) مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في النمو الاقتصادي في الجزائر بنسبة اكبر ذلك راجع إلى ارتفاع مداخيل البترول بالأساس.
- (10) لم يستطع السوق الجزائري مواكبة هذا التطور في القطاع المالي بشكل جيد.
- (11) يعاني القطاع المالي الجزائري من قلة الشركات المدرجة و محدودية مجالات الاستثمار, إضافة إلى عدم كفاية المعلومات المنشورة عن الكشوفات و المعلومات المحاسبية مما ينفّر المستثمرين.

### ثالثا: المقترحات

من خلال ما تم استعراضه من دراسة ونتائج نقترح جملة من التوصيات التالية:

- ضرورة مواكبة السوق الجزائري للتطور الحاصل في القطاع المالي بعد انتهاء سياسة التحرير عبر التنوع في السوق الداخلي والخارجي، وزيادة الشركات وتشجيع الاستثمارات وتوفير خدمات مالية جديدة، تغطي كافة الرغبات التي تلزم المستثمرين على المستوى المحلي والعالمي, كتطوير المعاملات البنكية ذات الصيغة الإسلامية لاستهداف الفئة التي ترفض التعامل بالربا؛
- تطوير جميع صيغ التمويل المستحدثة وهذا لتنوع إستراتيجيتها الاستثمارية من جهة، وتلبية احتياجات التمويلية للمؤسسات الاقتصادية من جهة أخرى، وتشجيع القطاعات الأخرى كالصناعة والزراعة والتقليل من الاعتماد على البترول كمصدر أساسي للدخل؛
- تحسين عمليات الإفصاح وتداول المعلومات للمؤسسات الاقتصادية من أجل إعلام الجمهور بالبيانات المالية والاقتصادية، وخلق الثقة اللازمة والمساعدة على دخولها إلى السوق المالي، وتقديم تسهيلات في مجال الاستثمار إضافة إلى نشر معلومات كافية عن الكشوفات والمعلومات المحاسبية؛

- تعزيز دور الوساطة المالية لتسهيل نمو القطاع الحقيقي وهذا بالإسراع في تطبيق الإصلاحات المالية، وتبني مزيد من إجراءات التحرير خاصة فيما يتعلق بفتح الاستثمار الأجنبي المباشر، و تعزيز حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص و يجب أيضا التشجيع الانفتاح التجاري في الدولة؛
- ضرورة توجه القطاع البنكي الجزائري نحو البنوك الشاملة، فهذه البنوك تعمل على تنشيط عمليات الخصخصة وخلق مناخ استثماري ملائم وترويج الفرص الاستثمارية الجديدة؛ وتشجع على السير قدما في مجال الإصلاح الاقتصادي في الدولة الجزائرية؛
- ضرورة الاهتمام بإنجاح بورصة الجزائر كوسيلة فاعلة في تنشيط العمل البنكي، ولجلب الاستثمار سواء كان محليا أو أجنبيا، وكسب ثقة عن طريق دخول شركات التأمين وأموال التأمينات في البورصة لإنعاشها، فنجاح البورصة يولد الثقة للاستثمار فيها، والعمل على تنويع المنتجات المالية ومصادر التمويل الموجهة للاقتصاد.

### رابعا: آفاق الدراسة.

- انطلاقا من دراستنا هذه والتي توضح أثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، ومن خلال ما تم التوصل إليه يمكن اقتراح بعض المواضيع التي من الممكن أن تكون انطلاقة لدراسات جديدة نذكر منها:
- دراسة مقارنة لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي بين الدول النامية والدول المتقدمة؛
  - اثر التحرير المالي على الأسواق المالية في دول المغرب العربي؛
  - دراسة رفع القيود عن الاستثمار الأجنبي وأثره على النمو الاقتصادي في الدول العربية؛
  - اثر التحرير المالي على الادخار والاستثمار في دول المغرب العربي.



**المصادر  
والمراجع:**

### الكتب:

1. احمد رمضان نعمة الله، وآخرون، التنمية الاقتصادية ومشكلاتها، دار التعليم الإسكندرية، مصر 2015.
2. د.محمد حربي عريفات، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الكرمل، عمان، 1997.
3. محمد عبد العزيز، عجيمة، د. عبد الرحمان يسرى احمد، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 1994.
4. محمود على الشراوي، النمو الاقتصادي وتحديات الواقع، دار عيذاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2019م-1437هـ.
5. د.فايز إبراهيم الحبيب، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، مطابع جامعة الملك سعود، السعودية، 1985.
6. د. نوري محمد عبيد الكصب، التنوع الاقتصادي الترويجي في ظل تحديات الثروة النفطية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2016.
7. Robert j.arro، محددات النمو الاقتصادي دراسة تجريبية عبر البلدان، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

### الأطروحات:

1. بلقاسم بن علال، سياسة التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الدول النامية: العلاقة القائمة بينهما وشروط نجاحها - دراسة قياسية على نموذج ديناميكي باستعمال سلة من البيانات لعينة من الدول النامية (2010/1980)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية- جامعة تلمسان، 2014.
2. بن عمر لعوج، اثر التحرير المالي على الوساطة المالية، دراسة قياسية لعينة من 22 دولة نامية خلال الفترة 1995-2017 باستعمال نماذج بائيل، اطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان 2020.
3. خديجة تافاسست، تحرير القطاع المالي وأثره على النمو الاقتصادي دراسة قياسية في الجزائر خلال الفترة 1990-2013، اطروحة دكتوراه، جامعة باتنة1 الحاج لخضر الجزائر، 2017.
4. عبد الصمد بن عبد الرحمن، التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية، اطروحة دكتوراه، تخصص مالية ونقود، جامعة جيلالي ليابس-سيدي بلعباس-، 2021،
5. سهيلة حسيب، دراسة اقتصادية قياسية لتأثير التحرير المالي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية حالة دول المغرب العربي، اطروحة دكتوراه، جامعة عبد الحفيظ بالصوف ميلة، 2021.

## المصادر والمراجع

6. فاطمة الزهراء بن صغير، تكنولوجيا الطاقات المتجددة كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر -دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة-1980-2015-، اطروحة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصاد كلي وقياسي، جامعة قليعة تيبازة، 2020.
7. محمد رتيعة، اثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الدول العربية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الإحصاء التطبيقي، المدرسة العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2013.
8. فضيلة زاوي، التحرير المالي وانعكاساته على المنظومة البنكية الجزائرية، اطروحة دكتوراه، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2016.
9. نورة زيان، اثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية ومقارنة مع بع الدول النامية خلال الفترة 1980-2015، اطروحة دكتوراه، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2019.

### **المذكرات:**

1. احمد حبيب زغودي، اثر التحرير المالي على النشاط الاقتصادي دراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2008، مذكرة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن، 2011.
2. سيدي محمد شكوري، التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مذكرة تخرج ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2006.

### **مجلات:**

1. شرف الدين ملال، الانفتاح التجاري والتوازنات الكلية لاقتصاديات شمال إفريقيا دراسة حالة موازين مدفوعات: الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة 2000-2013، مجلة تاريخ العلوم ، العدد7، 2017.
2. فيصل بشرول، أثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الدول المغاربية المغرب، تونس والجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2017)، مجلة المالية والأسواق، العدد:1، المجلد 6، 2019.
3. محمد رتيعة، التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الدول النامية، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، القطب الجامعي قليعة، الجزائر، العدد1، 2013.

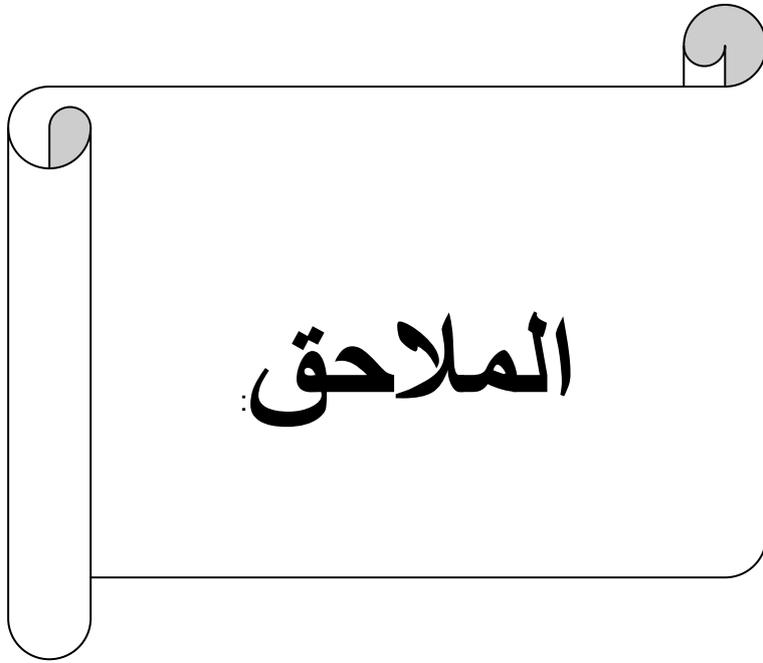
4. وفاء سبكي، بوروشة كريم، أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي: دراسة لعينة من دول MENA باستخدام معطيات البانل خلال الفترة (1990-2015)، مجلة دفاتر اقتصادية، 2018.

### المراجع الأجنبية:

1. Foluso A. Akinsola & Nicholas M. Odhiambo, The impact of financial liberalization on economic growth in sub-Saharan Africa (1983/1990), magazine Cogent Economics & Finance, 2017.
2. Saif Eddine Ayouni, Fakhri Issaoui, Salem Brahim, Financial Liberalization, Foreign Direct Investment and Economic Growth: A Dynamic Panel Data Validation, International Journal of Economics and Financial Issues, Vol. 4, No. 3, 2014
3. Syed Fareed Ullah and Shahid Mansoor Hashmi, Financial Liberalisation and Economic Growth: A Panel Investigation 1973/2012, magazine Papers and Proceedings, 2013.

### المواقع الإلكترونية:

1. موقع جامعة الاستقلال الفلسطينية [alistiqlal.edu.ps](http://alistiqlal.edu.ps), محمد مدياني، ا. فاطمة الزهراء طلحاوي، اثر سياسات التحرير المالي على النمو الاقتصادي لدى دول منظمة التعاون الإسلامي.
2. موقع البنك الدولي [www.worldbank.org](http://www.worldbank.org).



ملحق 1: مؤشرات النمو الاقتصادي

السنوات	GDP	INF	SB
1990	0.80000058	30.2595985	-1.4933435
1991	-1.2000006	53.7886042	5.51805763
1992	1.8000023	21.9261145	1.45010432
1993	-2.1000008	13.6244247	-1.3550594
1994	-0.8999966	29.0776473	-3.5229873
1995	3.79999479	28.5770375	-2.8014533
1996	4.09999847	24.0219041	5.81574877
1997	1.09999994	7.00196305	9.56871125
1998	5.10000361	-3.1310887	0.06225746
1999	3.20000155	10.8563363	5.3711169
2000	3.8	22.6780092	21.2810918
2001	3	-0.473402	14.6724467
2002	5.6	1.32042785	9.87490197
2003	7.2	8.33073364	14.3728858
2004	4.3	12.2476319	14.405026
2005	5.9	16.1253504	23.1317892
2006	1.7	10.5467043	26.8913607
2007	3.4	6.39533725	22.1982006
2008	2.4	15.310581	19.2621678
2009	1.6	-11.161615	-0.5810268
2010	3.6	16.1199809	7.02243344
2011	2.9	18.2280123	10.1019355
2012	3.4	7.45833652	8.37611642
2013	2.8	-0.0933044	2.8089721
2014	3.8	-0.3005804	-1.4390016
2015	3.7	-6.4556504	-13.351573
2016	3.2	1.54888055	-14.180697
2017	1.3	6.39065471	-10.056938
2018	1.1	6.86293667	-6.3431901
2019	1	-0.4680249	-6.4147909
2020	-5.1	-5.5084877	-9.8396414

## ملحق 2: متغيرات الدراسة

السنوات	GDPP	M2/GDP	DCPS/GDP	OPEN	FDI
1990	0.80000058	56.14322	61.7711404	0.00053976	60.4758483
1991	-1.2000006	46.28917	48.1	0.02545889	-43.931301
1992	1.8000023	7.254817	48.6	0.06249599	27.3272341
1993	-2.1000008	6.617753	53	2.0022E-06	-21.391808
1994	-0.8999966	6.489105	48.6	2.3506E-06	-53.982915
1995	3.79999479	5.199387	39.8	2.3944E-06	14.5239687
1996	4.09999847	5.364902	35.7	0.57518299	13.0988214
1997	1.09999994	3.907417	39	0.53966975	47.4944676
1998	5.10000361	4.563822	56.2	1.25882622	8.84204287
1999	3.20000155	5.388089	55.6	0.59949852	15.915339
2000	3.8	5.965641	49.5	0.51122101	16.5416694
2001	3	8.014262	58.6	2.03326583	19.5687214
2002	5.6	12.1998	65.1	1.87623912	10.9168163
2003	7.2	11.22232	65.4	0.93990133	8.6284407
2004	4.3	10.99778	61.8	1.03682441	15.2794004
2005	5.9	11.92915	55.17	1.12017432	12.0811188
2006	1.7	12.1171	53.33	1.57313711	41.6058897
2007	3.4	12.9901	60.04	1.24964661	21.1582732
2008	2.4	12.7958	58.82	1.54303873	31.9518826
2009	1.6	16.2658	67.4	2.00197507	44.5777066
2010	3.6	15.20824	62.92	1.42696364	19.4074059
2011	2.9	13.71592	61.26	1.28553462	23.2670006
2012	3.4	14.02531	61.01	0.71769334	19.2367586
2013	2.8	16.49789	62.7	0.80660136	22.7181513
2014	3.8	18.35198	79.31	0.70258921	16.42482
2015	3.7	21.71175	82.05	-0.3240121	16.1338185
2016	3.2	22.8758	79.37	1.02369639	17.4767712
2017	1.3	24.40293	80.61	0.72325987	42.5549254
2018	1.1	24.82981	82.12	0.83820748	52.7868107
2019	1	25.89841	80.5357665	0.80411069	51.8417147
2020	-5.1	29.64468	96.4980394	0.77699176	-8.9886257

ملحق 3: اختبار الاستقرارية ديكي فولر (ADF) بالاعتماد على مخرجات EViews10

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)						
<u>At Level</u>						
		GDPP	M2_GDP	DCPS_GDP	OPEN	FDI
With Con...	t-Statistic	-1.3947	-0.2524	-4.0725	-5.2283	-2.7968
	<i>Prob.</i>	<b>0.5710</b>	<b>0.9208</b>	<b>0.0037</b>	<b>0.0002</b>	<b>0.0707</b>
		n0	n0	***	***	*
With Con...	t-Statistic	-1.7912	-3.1597	-5.5434	-3.3377	-2.7327
	<i>Prob.</i>	<b>0.6838</b>	<b>0.1116</b>	<b>0.0005</b>	<b>0.0809</b>	<b>0.2316</b>
		n0	n0	***	*	n0
Without C...	t-Statistic	-1.3811	0.7990	-2.7782	-3.9973	-1.3457
	<i>Prob.</i>	<b>0.1518</b>	<b>0.8800</b>	<b>0.0071</b>	<b>0.0003</b>	<b>0.1615</b>
		n0	n0	***	***	n0
<u>At First Difference</u>						
		d(GDPP)	d(M2_GDP)	d(DCPS_...)	d(OPEN)	d(FDI)
With Con...	t-Statistic	-7.3671	-4.6149	-4.1015	-10.4942	-7.1770
	<i>Prob.</i>	<b>0.0000</b>	<b>0.0010</b>	<b>0.0036</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>
		***	***	***	***	***
With Con...	t-Statistic	-8.1050	-4.9347	-4.5953	-10.1889	-5.8171
	<i>Prob.</i>	<b>0.0000</b>	<b>0.0024</b>	<b>0.0051</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0003</b>
		***	***	***	***	***
Without C...	t-Statistic	-7.4984	-4.7750	-4.1809	-10.6785	-5.7895
	<i>Prob.</i>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0002</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>
		***	***	***	***	***

ملحق 4: اختبار الاستقرارية فيلب-بيرون (PP) بالاعتماد على مخرجات EViews10

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)						
<u>At Level</u>		GDPP	M2_GDP	DCPS_GDP	OPEN	FDI
With Con...	t-Statistic	-1.9376	0.0679	-3.8742	-5.3276	-2.6569
	<i>Prob.</i>	<b>0.3115</b>	<b>0.9577</b>	<b>0.0061</b>	<b>0.0001</b>	<b>0.0933</b>
		n0	n0	***	***	*
With Con...	t-Statistic	-1.3075	-2.9770	-15.0165	-6.7621	-2.5890
	<i>Prob.</i>	<b>0.8666</b>	<b>0.1548</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.2874</b>
		n0	n0	***	***	n0
Without C...	t-Statistic	-1.9844	1.3556	-2.6480	-4.2600	-1.1758
	<i>Prob.</i>	<b>0.0467</b>	<b>0.9525</b>	<b>0.0099</b>	<b>0.0001</b>	<b>0.2134</b>
		**	n0	***	***	n0
<u>At First Difference</u>		d(GDPP)	d(M2_GDP)	d(DCPS_...	d(OPEN)	d(FDI)
With Con...	t-Statistic	-7.4902	-5.7425	-4.0088	-22.4249	-8.2997
	<i>Prob.</i>	<b>0.0000</b>	<b>0.0001</b>	<b>0.0045</b>	<b>0.0001</b>	<b>0.0000</b>
		***	***	***	***	***
With Con...	t-Statistic	-9.1781	-9.0136	-4.5636	-27.3210	-11.0934
	<i>Prob.</i>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0055</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>
		***	***	***	***	***
Without C...	t-Statistic	-7.6312	-4.7225	-4.1016	-20.0287	-8.0720
	<i>Prob.</i>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0002</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>
		***	***	***	***	***

ملحق 5: يمثل اختبار التكامل المشترك بالاعتماد على مخرجات EViews10

Selected Model: ARDL(4, 4, 4, 4, 3)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDPP(-1)	-0.720983	0.287040	-2.511787	0.0868
GDPP(-2)	0.130132	0.241691	0.538423	0.6277
GDPP(-3)	0.297409	0.156964	1.894759	0.1544
GDPP(-4)	-0.394530	0.141401	-2.790147	0.0684
M2_GDP	0.178917	0.047689	3.751714	0.0331
M2_GDP(-1)	0.247220	0.058367	4.235603	0.0241
M2_GDP(-2)	0.056717	0.081647	0.694662	0.5372
M2_GDP(-3)	-0.260066	0.071623	-3.631043	0.0360
M2_GDP(-4)	0.323070	0.074248	4.351205	0.0224
DCPS_GDP	-1.097937	0.282493	-3.886596	0.0302
DCPS_GDP(-1)	0.214122	0.229967	0.931101	0.4205
DCPS_GDP(-2)	0.108783	0.292707	0.371647	0.7349
DCPS_GDP(-3)	-0.103376	0.134387	-0.769245	0.4978
DCPS_GDP(-4)	-0.190671	0.097317	-1.959279	0.1450
OPEN	0.010192	0.013085	0.778868	0.4928
OPEN(-1)	-0.039506	0.022701	-1.740279	0.1802
OPEN(-2)	-0.110919	0.013348	-8.309530	0.0037
OPEN(-3)	0.006345	0.023989	0.264494	0.8085
OPEN(-4)	0.033314	0.028349	1.175121	0.3247
FDI	0.400772	0.731833	0.547628	0.6221
FDI(-1)	1.383515	0.476375	2.904253	0.0623
FDI(-2)	-1.324335	0.856139	-1.546869	0.2196
FDI(-3)	1.744299	0.573094	3.043656	0.0557
C	-16.23651	4.327331	-3.752083	0.0331
R-squared	0.991924	Mean dependent var		1.111316
Adjusted R-squared	0.930006	S.D. dependent var		2.440078
S.E. of regression	0.645556	Akaike info criterion		1.543145
Sum squared resid	1.250229	Schwarz criterion		2.695000
Log likelihood	3.167543	Hannan-Quinn criter.		1.885652
F-statistic	16.02001	Durbin-Watson stat		2.088270
Prob(F-statistic)	0.020890			

ملحق 6: نتائج اختبار الحدود بالاعتماد على مخرجات 10 EViews

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	9.767799	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

الملحق 7: تقدير العلاقة قصيرة الأجل بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

ARDL Error Correction Regression  
 Dependent Variable: D(GDPP)  
 Selected Model: ARDL(4, 4, 4, 4, 3)  
 Case 2: Restricted Constant and No Trend  
 Date: 05/08/22 Time: 14:23  
 Sample: 1990 2020  
 Included observations: 27

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDPP(-1))	-0.033010	0.075946	-0.434651	0.6932
D(GDPP(-2))	0.097122	0.057717	1.682728	0.1910
D(GDPP(-3))	0.394530	0.055348	7.128232	0.0057
D(M2_GDP)	0.178917	0.024159	7.405690	0.0051
D(M2_GDP(-1))	-0.119720	0.033949	-3.526446	0.0387
D(M2_GDP(-2))	-0.063004	0.029223	-2.155968	0.1200
D(M2_GDP(-3))	-0.323070	0.024033	-13.44296	0.0009
D(DCPS_GDP)	-1.097937	0.090593	-12.11944	0.0012
D(DCPS_GDP(-1))	0.185264	0.094914	1.951909	0.1460
D(DCPS_GDP(-2))	0.294047	0.037397	7.862785	0.0043
D(DCPS_GDP(-3))	0.190671	0.034252	5.566654	0.0114
D(OPEN)	0.010192	0.006084	1.675220	0.1925
D(OPEN(-1))	0.071261	0.008482	8.401131	0.0035
D(OPEN(-2))	-0.039658	0.007397	-5.361698	0.0127
D(OPEN(-3))	-0.033314	0.007682	-4.336716	0.0226
D(FDI)	0.400772	0.220275	1.819421	0.1664
D(FDI(-1))	-0.419964	0.280714	-1.496057	0.2315
D(FDI(-2))	-1.744299	0.266543	-6.544146	0.0073
CointEq(-1)*	-1.687972	0.135023	-12.50139	0.0011
R-squared	0.991021	Mean dependent var		-0.095407
Adjusted R-squared	0.970820	S.D. dependent var		2.314224
S.E. of regression	0.395321	Akaike info criterion		1.172775
Sum squared resid	1.250229	Schwarz criterion		2.084660
Log likelihood	3.167543	Hannan-Quinn criter.		1.443926
Durbin-Watson stat	2.088270			

ملحق 8: تقدير العلاقة طويلة الأجل بالاعتماد على مخرجات EViews10

Levels Equation  
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M2_GDP	0.323380	0.071512	4.522016	0.0202
DCPS_GDP	-0.633351	0.116176	-5.451631	0.0121
OPEN	-0.059584	0.025926	-2.298264	0.1052
FDI	1.305857	0.364211	3.585447	0.0371
C	-9.618941	2.977026	-3.231057	0.0482

$$EC = GDPP - (0.3234 * M2\_GDP - 0.6334 * DCPS\_GDP - 0.0596 * OPEN + 1.3059 * FDI - 9.6189)$$

ملحق 9: نتائج اختبار Breusch-Godfrey لتشخيص مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء بالاعتماد على

EIEWS10

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	*	0.231118	Prob. F(2,1)	0.8270
Obs*R-squared		8.535137	Prob. Chi-Square(2)	0.0140

ملحق 10: نتائج اختبار BREUSCH-Pagan-Godfrey لتشخيص مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء بالاعتماد على EViews10

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.326034	Prob. F(23,3)	0.9519
Obs*R-squared	19.28482	Prob. Chi-Square(23)	0.6846
Scaled explained SS	0.181877	Prob. Chi-Square(23)	1.0000

ملحق 11: نتائج اختبار Ramsey RESET Test لتشخيص مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء بالاعتماد على

EIEWS10

Ramsey RESET Test

Equation: UNTITLED

Specification: GDPP M2\_GDP DCPS\_GDP OPEN FDI C

Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	1.370032	25	0.1829
F-statistic	1.876988	(1, 25)	0.1829
Likelihood ratio	2.244233	1	0.1341

---

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	9.688248	1	9.688248
Restricted SSR	138.7281	26	5.335696
Unrestricted SSR	129.0398	25	5.161594

---

LR test summary:

	Value
Restricted LogL	-67.21429
Unrestricted LogL	-66.09217